الاستدلال بلازم المذهب بين أهل السنة و أهل الأهواء
دراسة تطبيقية

إعداد

الدكتور سعود بن سعد بن نمر العتيبي

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة

ملخص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام التامينالأكملين على النبي الأمين وعلى آله وأصحابه الميامين أما بعد:

يتناول بحث "الاستدلال بلازم المذهب بين أهل السنة والجماعة و أهل الأهواء .دراسة عقدية

تطبيقية."للجانب التطبيقي للاستدلال بمسلك لازم المذهب الذي هو نوع من أنواع الاستدلال

العقلي وسنركز على جانب المقارنة في الاستدلال بلازم المذهب بين أهل السنة والجماعة والمخالفين لهم من أهل الأهواء مع بيان الآثار المترتبة على استدلا لأهل السنة والجماعة و أهل الأهواء بلازم المذهب.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين المتفضل على عباده بأنعامه التي لا تحصى والصلاة والسلام على النبي المجتبى وعلى آله وصحبه ومن لآثارهم اقتفى أما بعد:

مما لاشك فيه أن للعلم منهاج لا يخفى على من وفقه الله لطلب العلم ولكن معرفة هذا المنهاج نظريا لا يكفي في عد عارفه من أهل العلم الراسخين فيه حتى يمارس ذلك المنهاج عمليا فيلحق المعرفة بالعمل وهذا لا يوفق إليه العبد حتى يكون الحق مراده وغايته والإنصاف ديدنه وسمة من سماته.

ومما نحن بصدده هنا البحث في جانب من جوانب العلم ألا وهو الجانب العملي للاستدلال بلازم المذهب وكيف مارس هذا الجانب أهل السنة والجماعة و المخالفين لهم من أهل الأهواء وذلك من خلال الدراسة التطبيقية ليتبين للقارئ الكريم الفطن عند المقارنة أي الفريقين أكثر التزاما بمنهاج العلم وانصافا للخصم. وهذا ما سيجيب عليه البحث بحول الله وقوته من خلال خطة علمية قائمة على تمهيد وثلاثة مباحث وهي على النحو الآتي:

تمهيد: وفيه بيان حقيقة لازم المذهب.

المبحث الأول: استدلال أهل السنة والجماعة بلازم المذهب.

المبحث الثاني: آثار استدلال أهل السنة والجماعة بلازم المذهب.

المبحث الثالث: استدلال أهل الأهواء بلازم المذهب.

المبحث الرابع: آثار استدلال أهل الأهواء بلازم المذهب.

سائلا الله العلي القدير التوفيق والإعانة ليكون هذا البحث لبنة من لبنات العلم النافع.

تمهيد
حقيقة لازم المذهب

أولا: معنى اللازم لغة:

قال الإمام ابن فارس رحمه الله مبينا الحقيقة اللغوية للازم في كتابه العظيم معجم مقاييس اللغة:"(لَزِمَ) اللَّامُ وَالزَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى مُصَاحَبَةِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ دَائِمًا. يُقَالُ: لَزِمَهُ الشَّيْءُ يَلْزَمُهُ. وَاللِّزَامُ: الْعَذَابُ الْمُلَازِمُ لِلْكُفَّارِ."(1)

فالأصل في معنى اللازم لغة المصاحبة الدائمة بين شيئين سواء كانت الملازمة أو التلازم بين شيئين ماديين أو بين شيئين معنويين كالمعاني والأفكار ونحو ذلك.

ثانيا: معنى اللازم اصطلاحا:

يعرف الفقهاء ومن وافقهم من الأصوليين اللازم – ضمن بحثهم لمسألة شهيرة لديهم وهي :"لازم المذهب هل يكون مذهبًا لصاحبه أم لا؟ ".وبلفظ آخر :" لازم قول المجتهد: هل يكون مذهبًا وقولًا له، أم لا؟ "–وهو لديهم :" ما يلزم من ثبوت القول ثبوته عقلاً أو شرعاً أو لغة ولم يذكر في الكلام 0"(2)

كما يمكن تعريفه بانه:" ما يرتبط به من المعاني الخارجة عن لفظه "(3)

1/معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (245/5) ,المحقق: عبد السلام محمد هارون ,الناشر: دار الفكر, عام النشر: 1399هـ - 1979م.

2/تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال للدكتور عياض بن نامي السلمي(88),مطابع الإشعاع , الرياض ، الطبعة الأولى عام 1415 هـ

3/الإحكام في قواعد الحكم على الأنام للدكتور محمد يسري ابراهيم (103)

المبحث الأول: استدلال أهل السنة والجماعة بلازم المذهب:

سيتم عرض استدلال اهل السنة والجماعة بلازم المذهب من خلال تناولهم لمذاهب المخالفين وسنضرب بعض الأمثلة الكاشفة عن طريقة استدلال أهل السنة بلازم المذهب ومن هذه المذاهب ما يلي:

أولا: الخوارج(4):

استعمل الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما لازم المذهب في استدلاله على إبطال مذهب المحكمة الأوائل من الخوارج بكفر علي رضي الله عنه , وقولهم بسبي النساء والذرية, ومطالبتهم لعلي رضي الله عنه بمحو نفسه من الإمارة, لما قبل بالتحكيم بينه وبين معاوية رضي الله عنهم أجمعين.

و أفضل من يسوق قولهم في ذلك مناظرهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقد قال:" لَمَّا اعْتَزَلَتِ الْخَوَارِجُ دَخَلُوا رَأْيًا وَهُمْ ستة ألف وَأَجْمَعُوا أَنْ يَخْرُجُوا عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ. قَالَ: وَكَانَ لَا يَزَالُ يَجِيءُ إِنْسَانٌ فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ الْقَوْمَ خَارِجُونَ عَلَيْكَ– يَعْنِي عَلِيًّا– فَيَقُولُ: دَعُوهُمْ فَإِنِّي لَا أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يُقَاتِلُونِي وَسَوْفَ يَفْعَلُونَ. فَلَمَّا كَانَ ذات يوم، أتيته قبل صلاة الظهر فقلت لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَبْرِدْنَا بِصَلَاةٍ لَعَلِّي أَدْخُلُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ فَأُكَلِّمَهُمْ. فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُهُمْ عَلَيْكَ. فَقُلْتُ: كَلَّا وَكُنْتُ رَجُلًا حَسَنَ الخلق لا أوذي أَحَدًا، فَأَذِنَ لِي، فَلَبِسْتُ حُلَّةً مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ مِنَ الْيَمَنِ، وَتَرَجَّلْتُ، وَدَخَلْتُ عَلَيْهِمْ نِصْفَ النَّهَارِ،

4/ سموا بالخوارج لخروجهم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ سنة (37هـ)، وهم انقسموا إلى أكثر من عشرين فرقة، من أشهرها: المحكمة الأولى، النجدات، الأزارقة، الصفرية، الإباضية، و يجمعهم أمران: الأول: أن من خالف القرآن بعمل أو رأى أخطأ فيه فهو كافر، والثاني: أن عثمان وعلياً ومن والاهما كانوا كذلك. انظر: مقالات الإسلاميين (167/1)، والفرق بين الفرق (72)، فتاوى ابن تيمية (30/13).

فَدَخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ أَرَ قَوْمًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُمُ اجْتِهَادًا، جِبَاهُهُمْ قَرِحَتْ مِنَ السُّجُودِ، وَأَيْدِيهِمْ كَأَنَّهَا بَقَرُ الْإِبِلِ، وَعَلَيْهِمْ قمص مرحضة، مشمرين، مسهمة وجوههم مِنَ السَّهَرِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ.فَقَالُوا: مَرْحَبًا يَا ابْنَ عَبَّاسٍ مَا جَاءَ بِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أتيتكم من عند الْمَهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَمِنْ عِنْدِ صِهْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلِيَّ وَعَلَيْهِمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ. فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: لَا تُخَاصِمُوا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ:(بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ.) فَقَالَ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ: لَوْ كَلَّمْتَهُمْ ، فَقُلْتُ لهم : ترى ما نقمتهم عَلَى صِهْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَعَلَيْهِمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ وَهُمْ أَعْلَمُ بِتَأْوِيلِهِ مِنْكُمْ؟ قَالُوا: ثَلَاثًا. قُلْتُ: مَاذَا؟ قَالُوا: أَمَّا إِحْدَاهُنَّ فَإِنَّهُ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:(إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ)فَمَا شَأْنُ الرِّجَالِ وَالْحُكْمِ بَعْدَ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقُلْتُ:هَذِهِ وَاحِدَةٌ وَمَاذَا؟ قَالُوا: وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَإِنَّهُ قَاتَلَ وَلَمْ يَسْبِ وَلَمْ يَغْنَمْ فَلَئِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ مَا حَلَّ لَنَا قِتَالُهُمْ وَسِبَاهُمْ. وَمَاذَا الثَّالِثَةُ؟ قَالُوا: إِنَّهُ مَحَى نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُ لَأَمِيرُ الْكَافِرِينَ قُلْتُ: هَلْ عِنْدَكُمْ غَيْرُ هَذَا؟ قَالُوا: كَفَانَا هَذَا.

قُلْتُ لَهُمْ: أَمَّا قَوْلُكُمْ حَكَّمَ الرِّجَالَ فِي أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَا أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا يَنْقُضُ قَوْلَكُمْ أَفَتَرْجِعُونَ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قُلْتُ: فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ صَيَّرَ مِنْ حُكْمِهِ إِلَى الرِّجَالِ فِي رُبْعِ دِرْهَمٍ ثَمَنِ أَرْنَبٍ وَتَلَا هَذِهِ الآية (لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، وَفِي الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا(وَإِنْ خِفْتُمْ شِقاقَ بَيْنِهِما فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً من أَهْلِها) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فَنَشَدْتُكُمْ باللَّه هَلْ تَعْلَمُونَ حُكْمُ الرِّجَالِ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمْ وَحَقْنِ دمائهم أفضل أم حُكْمُهُمْ فِي أَرْنَبٍ وَبِضْعِ امْرَأَةٍ. فَأَيُّهُمَا تَرَوْنَ أَفْضَلُ؟ قَالُوا: بَلْ هَذِهِ. قَالَ: خَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ.

قُلْتُ: وَأَمَّا قَوْلُكُمْ قَاتَلَ ولم يسب ولم يغنم فتسبون امّكم عائشة، فو الله لَئِنْ قُلْتُمْ لَيْسَتْ بِأُمِّنَا لَقَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الإسلام وو الله لَئِنْ قُلْتُمْ نَسْبِيهَا نَسْتَحِلُّ مِنْهَا مَا نَسْتَحِلُّ مِنْ غَيْرِهَا لَقَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَأَنْتُمْ بَيْنَ الضَّلَالَتَيْنِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ:(النَّبِيُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ .)، فَإِنْ قُلْتُمْ لَيْسَتْ بِأُمِّنَا لَقَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ. أَخَرَجْتُ مِنْ هَذِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ.

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ مَحَا نَفْسَهُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأَنَا آتِيكُمْ بِمَنْ تَرْضَوْنَ، يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ، كَاتِبُ الْمُشْرِكِينَ أبا سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ وَسُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فَقَالَ: يَا عَلِيُّ اكْتُبْ هَذَا مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: وَاللَّهِ لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– مَا قَاتَلْنَاكَ. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللَّهمّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي رَسُولُكَ. امْحُ يَا عليّ اكتب: هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله. فو الله لَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ، فَقَدْ مَحَا نَفْسَهُ. قَالَ: فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَلْفَانِ وَخَرَجَ سَائِرُهُمْ فَقُتِلُوا."(5)

5/ المعرفة والتاريخ : يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (1/522-524),المحقق: أكرم ضياء العمري, الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة: الثانية، 1401 هـ- 1981 م

ثانيا: الشيعة(6):

1-قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في إبطاله لغلو الرافضة باعتقادهم لكفر عامة الصحابة ﷺ بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بأنه يلزمهم إما القول بتناقض الرسول ﷺ أو تدليسه على الأمة فقال مبينا وجه لزوم هذين القولين للشيعة عند استدلاله رحمه الله بقول رسول الله ﷺ: (الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا)(7) **وقال : (إنما هم بمنزلة النجوم بمن اقتديتم منهم اهتديتم)**(8): **" فالنبي عليه السلام قد نهى عن ذكر أصحابه وأن ينتقص أحد منهم وقد علم النبي ﷺ ما يكون بعده من أصحابه كان رسول الله ﷺ ينبأ بذلك فالاقتداء برسول الله والكف عن ذكر أصحابه فيما شجر بينهم والترحم عليهم ونقدم من قدمه رسول الله ﷺنرضى بمن رضي به رسول الله ﷺ في حياته وبعد موته قال الله تبارك وتعالى : ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾وقال النبي ﷺ : (خير الناس قرني الذين**

6/ التشيع له أكثر من معنى بحسب الظرف الزمني الذي هو فيه فيدخل في هذا المفهوم ما يلي:

1-من يفضل علياً على عثمان { فقط مع اعتقاده بأن أفضل الصحابة أبي بكر وعمر، مترضياً عن الجميع وهذا هو تشيع بعض علماء التابعين من أهل الكوفة وغيرهم .

2-من يذم ويقدح في أحد من الصحابة كعثمان، والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً، وهذا من التشيع الغالي عند السلف قديماً، والتشيع الغالي اليوم هو الذي يكفر أحداً من الصحابة رضوان الله عليهم. ولقد انقسمت الشيعة إلى فرق عديدة منها الزيدية، الاثنا عشرية، الإسماعيلية...الخ .انظر: ميزان الاعتدال للإمام الذهبي (1/5-6)،

7/ أخرجه أحمد (87/4 ، رقم 16849) ، و البخاري في التاريخ الكبير (131/5) ، والترمذي (696/5 ، رقم 3862) وقال : غريب . وأبو نعيم في الحلية (287/8) ، والبيهقي في شعب الإيمان (191/2 ، رقم 1511) . وأخرجه أيضًا : ابن حبان (244/16 ، رقم 7256) ، والديلمي (146/1 ، رقم : 525) .

8/ أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى :(564/2) بن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله:(923/2) وأخرجه عبد بن حميد في "المنتخب من المسند" (250، 251) ، رقم (783)، وابن عدي في "الكامل" (2/ 785- 786) وابن حزم في "الأحكام" (6/ 82)

بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم ، ثم)(9) وقال ﷺ : (لو أنفق أحدكم ملء الأرض ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه)10 فالفضل لهم ودع عنك ذكر ما كانوا فيه .

قال علي رحمه الله : إني لأرجو أن أكون أنا وعثمان ممن قال الله ﷻ : ﴿ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾فعلي يقول هذا لنفسه ولطلحة والزبير ويترحم عليهم أجمعين ، ونحن فلا نذكرهم إلا بما أمرنا الله ﷻ به ﴿ اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾وقال ﷻ : ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ثم قال أبو عبد الله هذا الطريق الواضح والمنهاج المستوي لمن أراد الله به خيرا ووفقه وعصمنا الله وإياكم من كل هلكة برحمته."(11)

2–قال الإمام محمد بن عطية السامي في إبطاله لدعوى الامامية أن الامامة كانت لعلي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم نصا ووصية(12) بانه يلزمهم تضييع علي رضي الله عنه لأمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وقيام غيره به فهذا على كل وجه محمود :" لو كان على مذهب القياس بزعمهم _ يعني الرافضة _ أن الحق كان لعلي ﷺ بأمر رسول الله ﷺ يتلوه فقعد وقام غيره به يتلو رسول الله ﷺ فقام بأمره ووضع الحق في موضعه ، فالقياس يلزم لو كان رجلا غير أبي بكر قام مقام أبي بكر ،

9/اخرجه البخاري في صحيحه برقم:(2652) ومسلم في صحيحه برقم :(2533)

10/أخرجه البخاري في صحيحه برقم:(3673) ومسلم في صحيحه برقم :(2540) بلفظ:" فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا"

11/ السنة : لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال للخلال:(2 / 481 ، 482) تحقيق : د . عطية الزهراني.
الناشر : دار الراية – الرياض .الطبعة الأولى ، 1410

12/انظر: أوائل المقالات: للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان البغدادي :(44)

لأن أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ تقدم في أبي بكر فقعد عن أمر الله فتقدم رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فقام بهذا الأمر قيام أبي بكر حتى ينفذ أمر الله ، ويعدل فيه عدل أبي بكر ويقوم بطاعة الله إذ ضيعها أبو بكر كان بذلك أحق في القياس منه ، لقيامه بأمر الله تعالى وشدته في طاعة الله ، وكان استخلافه لذلك دون من ضيعها في المعقول والقياس كان أكبر رأيا وأحسن توقعا في أمر الله تبارك وتعالى."(13)

3- و قال حفص بن غياث رحمه الله في استدلاله على بطلان دعوى الإمامية لإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم بلازم أمر النبي أبا بكر أن يصلي بالناس في مرض موته :" لما احتضر رسول الله ﷺ أمر أبا بكر أن يصلي بالناس ولو علم رسول الله ﷺ أن في أصحابه من هو أفضل من أبي بكر لأمره وترك أبا بكر ولو لم ذلك لكان قد غش أمته ، فلما احتضر أبو بكر أمّر الأمر عمر فلو علم أبو بكر أن في أصحاب النبي ﷺ من هو أفضل من عمر ثم تركه وأمّر الأمر عمر لقد كان غش أصحاب محمد ﷺ ، فلما طعن عمر جعل الأمر شورى بينهم فوقعت الشورى بعثمان بن عفان ، فلو علم أصحاب محمد ﷺ أن فيهم من هو أفضل من عثمان ثم تركوه ونصبوا عثمان ، لقد كانوا غشوا هذه الأمة من بعده ."(14)

4-وقال ابن تيمية رحمه الله في رده على ذم الرافضة للصحابة الذين امتنعوا من مبايعة علي رضي الله عنه بلازم أن اتباع علي الذين رفضوا أو تقاعسوا عن نصرته أو عصوه في أمره أحق بالذم لانهم عصوا من بايعوه إماما :"وَهَذَا يَنْقُضُ أُصُولَ الشِّيعَةِ: حَقَّهَا وَبَاطِلَهَا. وَأَقَلُّ مَا يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ أَصْحَابُ عَلِيٍّ الَّذِينَ قَاتَلُوا مَعَهُ، وَكَانُوا أَحْيَانًا

13/ الإبانة لابن بطة العكبري (جزء في فضائل الصحابة) :(1 / 359) , تحقيق : د. رضا نعسان.

14/ الإبانة لابن بطة العكبري (جزء في فضائل الصحابة) :(1 / 435 ، 436)

يَعْصُونَهُ، شَرًّا مِنَ الَّذِينَ امْتَنَعُوا عَنْ مُبَايَعَتِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ عَبَدُوا اللَّهَ قَبْلَهُمْ، وَأُولَئِكَ جَرَوْا مَعَهُمْ فِي مَيْدَانِ الْمَعْصِيَةِ."(15)

ثالثا: القدرية(16):

1-ألزم الإمام معتمر بن سليمان القدرية القائلين بأن أفعال العباد ليست مخلوقة لله بل هم مستقلون بها عن الله مشيئة و إيجادا(17) بأنه يلزمهم أن يقولوا أن السماء والأرض ليست مخلوقة لله فما الفرق بين أفعالهم حتى يخرجوها عن خلق الله وجعلهم في نفس الوقت السماء والأرض مخلوقة لله عن يحيى بن حبيب بن عربي قال : قلت لمعتمر بن سليمان : إمام قدري أصلي خلفه ، قال : من زعم أن الكلام (يعني كلام العباد) ليس بمخلوق كمن زعم أن السماء ليست بمخلوقة وأن الأرض ليست بمخلوقة لا يصلى خلفه."(18)

2-ذكر الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله عددا من اللوازم التي ألزمها أهل السنة للقدرية في نفيهم للقدر منها ما يلي:

1-قالوا : ولو كان القول كما قالت القدرية , الذين زعموا أن الله – تعالى ذكره – قد فوض إلى خلقه الأمر فهم يفعلون ما شاءوا , و لبطلت حاجة الخلق إلى الله – تعالى

15/ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية :(509/4)

16/ المراد بالقدرية هنا هم القدرية الأولى كمعبد الجهني وغيلان الدمشقي وقولهم في القدر هو زعمهم أن لا قدر وأن الأمر أنف أي مستأنف لم يسبق لله تعالى فيه علم فأنكروا علم الله السابق لم يقع في العالم. وكان ظهورهم في أواخر عصر الصحابة كعبد الله بن عمر وابن عباس وقد تبرأ الصحابة منهم. انظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، حديث رقم (1)، والملل والنحل للشهرستاني (28).

17/انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الهمداني: (440، 457، 458)

18/ السنة للخلال:(7 / 93)

ذكره – في امر دينه , وارتفعت الرغبة إليه في معونته إياهم على طاعته. قالوا : وفي رغبة المؤمنين في كل وقت ان يعينهم على طاعته ويوفقهم ويسددهم , ما يدل على فساد ما قالوا.

2– قالوا : ولو كان القول كما قالوا من أن من أعطي معونة على الإيمان , فقد اعطيها قوة على الكفر , وجب أن لا يكون لله – جل ثناؤه – خلق هو اقوى على الإيمان والطاعة من إبليس , وذلك انه لا أحد من خلق الله يطيق من الشر ومن معصية الله ما يطيقه. قالوا : وكان واجباً أن يكون إبليس أقدر الخلق على ان يكون اقربهم إلى الله وأفضلهم عنده منزلة .

3– قالوا : وأخرى : ان القوة على الطاعة لو كانت قوة على المعصية , والقوة على الكفر قوة على الإيمان ,لوجب أن يوجد الكفر والإيمان معاً في جسم واحد , في حال واحدة , لان السبب إذا وجد وجب ان يكون مسببه موجودا معه , كالنار إذا وجدت وجب وجود الإسخان مع وجودها , وكالثلج إذا وجد وجب التبريد معه .

قالوا : فإن كانت القوة جائزاً وجودها وعدم احدهما , كاليد التي قد توجد وهي لا متحركة ولا ساكنة لعجز محلها , فقد يجب ان يكون جائزاً وجود القدرة على الطاعة والمعصية , والعجز عنهما في حالٍ واحدةٍ , في جسم واحد .

قالوا : ففي استحالة اجتماع العجز والقدرة في حالٍ واحدةٍ , في جسم واحد , الدليل الواضح على اختلاف حكم القدرة في الجوارح للفعل والجوارح , والقدرة للعمل سبب وليس كذلك الجوارح . قالوا : وإذا كانت القدرة للفعل سبباً وجب وجود مسببه معه .

قالوا : وإذا كان ذلك كذلك , وكان محالاً اجتماع الكفر والإيمان في جسم واحد , في حال واحدةٍ ,علم وأن القدرة على الطاعة غير القدرة على المعصية , وأن الذي

تعمل به الطاعة فيوصل به إليها من الاسباب غير الذي تعمل به المعصية فيوصل به إليها من الأسباب . وصح بذلك فساد قول من زعم أن الله – عز ذكره – قد فوض إلى خلقه الامر فهم يعملون ما شاءوا من طاعة و معصية , وإيمان وكفر , وليس لله – جل ثناؤه – في شيء من أعمالهم صنع ."(19)

رابعا: المرجئة(20):

1–قال الإمام أحمد رحمه الله في بيانه لما يلزم من قول الجهمية في الإيمان أنه فقط المعرفة القلبية(21)

أو التصديق كقول الأشاعرة و أن الكفر هو الجهل أو التكذيب و أن الأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان(22) :" فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: إذَا أَقَرَّ ثُمَّ شَدَّ الزُّنَّارَ فِي وَسَطِهِ

19/ التبصير في معالم الدين : ابن جرير الطبري (171- 173),المحقق : علي بن عبد العزيز بن علي الشبل, الناشر : دار العاصمة, الطبعة : الأولى 1416 هـ - 1996 م

20/ انقسمت المرجئة إلى فرق عديدة يجمعها القول: بإخراج العمل عن مسمى الإيمان؛ فمن فرق المرجئة: الجهمية القائلون: بأن الإيمان المعرفة القلبية فقط، والأشاعرة القائلون: بأن الإيمان التصديق القلبي فقط، والكرامية القائلون: بأن الإيمان هو القول باللسان فقط، ومرجئة الفقهاء الأحناف القائلون: بأن الإيمان التصديق القلبي مع القول باللسان. انظر: مقالات الإسلاميين (213/1-223)، والفرق بين الفرق (202-207)، والملل والنحل (139-146) .

21/انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (114/1) .المحقق: نعيم زرزور .الناشر: المكتبة العصرية .الطبعة: الأولى، 1426هـ - 2005م.

22/ انظر: أصول الدين لابي منصور عبد القاهر البغدادي (248) نشر :دار الكتب العلمية بيروت عام 1400هـ. مجرد مقالات الشيخ ابي الحسن الاشعري لابن فورك (150) تحقيق دانيال جيما ريه و طبعة دار المشرق بيروت 1986م.ونهاية الإقدام في علم الكلام لعبدالكريم الشهرستاني: (472) حرره الفرد جيوم. طبعة مصورة عن طبعة ليدن.

وَصَلَّى لِلصَّلِيبِ وَأَتَى الْكَنَائِسَ وَالْبِيَعَ وَعَمِلَ الْكَبَائِرَ كُلَّهَا إلَّا أَنَّهُ فِي ذَلِكَ مُقِرٌّ بِاَللَّهِ؛ فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مُؤْمِنًا وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ مِنْ أَشْنَعِ مَا يَلْزَمُهُمْ. " (23)

قال ابن تيمية رحمه الله معلقا على قول الإمام احمد :"قُلْت ": هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَد مِنْ أَحْسَنِ مَا احْتَجَّ النَّاسُ بِهِ عَلَيْهِمْ جَمَعَ فِي ذَلِكَ يَقُولُ جُمَلًا يَقُولُ غَيْرُهُ بَعْضَهَا وَهَذَا الْإِلْزَامُ لَا مَحِيدَ لَهُمْ عَنْهُ وَلِهَذَا لَمَّا عَرَفَ مُتَكَلِّمُهُمْ مِثْلُ جَهْمٍ وَمَنْ وَافَقَهُ أَنَّهُ لَازِمٌ الْتَزَمُوهُ، وَقَالُوا: لَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ مِنْ الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ كَافِرًا فِي الْبَاطِنِ؛ لَكِنْ يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى الْكُفْرِ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا فَإِذَا احْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِنُصُوصِ تَقْتَضِي أَنَّهُ يَكُونُ كَافِرًا فِي الْآخِرَةِ. قَالُوا: فَهَذِهِ النُّصُوصُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِي الْبَاطِنِ لَيْسَ مَعَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ شَيْءٌ فَإِنَّهَا عِنْدَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَخَالَفُوا صَرِيحَ الْمَعْقُولِ وَصَرِيحَ الشَّرْعِ." (24)

2– استدل الإمام ابن بطة في إبطاله لقول الوعيدية والمرجئة في نفيهم لزيادة الإيمان ونقصانه(25)**بلازم نفي التفاضل بين المؤمنين في الجنة فقال : " ولو كان الإيمان كله واحدا لا نقصان له ولا زيادة ، لم يكن لأحد على أحد فضل ، و لاستوت النعمة فيه ولا يستوي وبطل العقل الذي فضل الله به العقلاء وشرف به العلماء والحكماء ، وبإتمام الإيمان دخل الناس الجنة ، وبالزيادة في الإيمان تفاضل المؤمنون في الدرجات في الجنان عند الله ، وبالنقصان منه دخل المقصرون النار ، فنعوذ بالله من**

23/ مجموع الفتاوى :(401/7)

24/ مجموع الفتاوى :(401/7-402)

25/الوعيدية مصطلح يطلق على الخوارج والمعتزلة لأنهم يغلبون جانب الوعيد على جانب الوعد. انظر كلامهم والمرجئة في زيادة الإيمان ونقصانه إلى : المواقف : عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي :(543/3) .الناشر : دار الجيل – بيروت .الطبعة الأولى ، 1997 .تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة.

النار . وإن الإيمان درجات ومنازل يتفاضل بها المؤمنون عند الله ، ومتى تأمل متأمل وصف الله للمؤمنين وتفضيله بعضهم على بعض وكيف حزبهم إليه بالسباق علم أن الله قد سبق بين المؤمنين فيالإيمان كما سبق بين الخيل في الرهان ، ثم قبلهم على درجاتهم إلى السبق إليه فجعل كل امرئ منهم على درجة سبقه لا ينقصهم فيها من حقه ، لا يتقدم مسبوق سابقا ، ولا مفضول فاضلا."(26)

3–قال الإمام ابن تيمية في بيانه لخطأ من قبل توبة من سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو قدح في شخصه أو عرضه وشرفه بحجة أنه تاب من الكفر فتقبل توبته كتوبة من تاب من أي نوع من أنواع الكفر ولم يوجب قتله صيانة لحق النبيصلى الله عليه وسلم فمعتقد ذلك يلزمه القول بمساواته بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من المؤمنين في الحقوق في مسألة التعرض له صلى الله عليه وسلم بالذم في شخصه أو عرضه:"اعلم أن منشأ الشبهة في هذه المسألة القياس الفاسد وهو التسوية في الجنس بين المتباينين تباينا لا يكاد يجمعهما جامع وهو التسوية بين النبي وغيره في الدم أو في العرض إذا فرض عود المنتهك إلى الإسلام وهو مما يعلم بطلانه ضرورة ويقشعر الجلد من التفوه به فإن من قتله للردة أو للنقض فقط ولم يجعل لخصوص كونه أذى له أثرا وإنما المؤثر عنده عموم وصف الكفر إما أن يهدر خصوص الأذى أو يسوى فيه بينه وبين غيره زعما منه أن جعله كفرا ونقضا هو غاية التعظيم وهذا كلام من لم ير للرسول حقا يزيد على مجرد تصديقه في الرسالة وسوى بينه وبين سائر المؤمنين فيما سوى هذا الحق.وهذا كلام خبيث يصدر عن قلة فقه ثم يجر إلى شعبة نفاق ثم يخاف أن يخرج إلى النفاق الأكبر وأنه لخليق به ومن قال هذا القول من الفقهاء لا يرتضي

26/ الإبانة لابن بطة العكبري (الإيمان) .(2 / 836 ، 837). تحقيق : د. رضا نعسان معطي.

أن يلتزم مثل هذا المحذور ولا يفوه به فإن الرسول أعظم في صدورهم من أن يقولوا فيه مثل هذا لكن هذا لازم قولهم لزوما لا محيد عنه وكفى بقول فسادا أن يكون هذا حقيقته بعد تحريره وإلا فمن تصور أن له حقوقا كثيرة عظيمة مضافة إلى الإيمان به وهي زيادة في الإيمان به كيف يجوز أن يهدر أذاه إذا فرض عريا عن الكفر أو يسوى بينه وبين غيره؟ أرأيت لو أن رجلا سب أباه وآذاه كانت عقوبته المشروعة مثل عقوبة من سب غير أبيه أم يكون أشد لما قابل الحقوق بالعقوق؟ وقد قال سبحانه وتعالى: {فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} ."(27)

27/ الصارم المسلول على شاتم الرسول: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي :(455) =

=المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد ,الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.

خامسا: الجهمية:(28)

1-استدل الإمام عبدالله بن المبارك على ما يلزم الجهمية من نفيهم لأسماء الله وصفاته فقال :" كل قوم يعرفون ما يعبدون إلا الجهمية."(29)

ووجه الاستدلال باللازم هنا أن الجهمية لاشك أنهم يظهرون الإيمان بالله تعالى ويعبدونه فهم يزعمون أنهم يعرفونه و إلا لما توجهوا له بالعبادة ولكن الإمام أبن المبارك أراد أن ينبههم إلى مسلمة عقلية ضرورية وهي أن إثبات الشيء لا يكون إلا بتمييزه عن سائر الموجودات باسمه وصفاته فاعتقادهم بوجود الله تعالى من دون إثبات أسمائه وصفاته لا يصح شرعا ولا عقلا ولا فطرة ولا حسا فالعدم فقط هو الذي لا اسم له ولا صفة فالجهمية في الحقيقة يعبدون ما لا يعرفون.

وفي هذا المعنى ما ورد أيضا عن يحيى بن إبراهيم أبو سهل راهويه قال : " كنت أدعو على الجهمية فأكثر فذكرت ذلك لعبد الله بن المبارك ، ودخل قلبي من ذلك شيء ، فقال : لا يدخل قلبك فإنهم يجعلون ربك الذي تعبد لا شيء."(30)

28/ الجهمية نسبة إلى مؤسسها الجهم بن صفوان مما تفرد به جهم القول بإنكار اسماء الله وصفاته ويحكى عنه أنه كان يقول: لا أقول أن الله – سبحانه! – شيء لأن ذلك تشبيه له بالأشياء. كما قال بأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط والكفر هو الجهل به فقط, وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده وأنه هو الفاعل وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال: تحركت الشجرة ودار الفلك وزالت الشمس وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله – سبحانه – إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل وخلق له إرادة للفعل واختياراً له منفرداً له بذلك كما خلق له طولاً كان به طويلاً ولوناً كان به متلوناً. وكان يقول: إن علم الله – سبحانه! – محدث فيما يحكى عنه ويقول بخلق القرآن وأنه لا يقال: إن الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل أن تكون. وكان جهم ينتحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.وقتل جهم بمرو قتله سلم بن أحوز المازني في آخر ملك بني أمية.

انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (1/219-220) .المحقق: نعيم زرزور .الناشر: المكتبة العصرية .الطبعة: الأولى، 1426هـ - 2005م

29/ خلق أفعال العباد للإمام البخاري:(16)

30/ السنة لعبد الله بن أحمد :(1 / 110)

2– استدل الإمام أحْمَد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ لإثباتأن الله موصوف بصفات الجلال والكمال قبل خلقه الخلق من خلال اللازم فقَالَ مقررا هذا المعنى ومبينا لازم من زعم أن الله لم يكن موصوفا بصفاته حتى وصفه الخلق :"من قَالَ إِن الله عز وَجل لم يكن مَوْصُوفا حَتَّى وَصفه الواصفون فَهُوَ بذلك خَارج عَن الدّين وَبَيَان ذَلِك أَن يلْزمه أَن لَا يكون وَاحِدًا حَتَّى وَحده الموحدون وَذَلِكَ فَاسد."(31)

3–استدل الإمام عبد العزيز بن يحيى الكناني باللازم –صاحب الحيدة، والمناظرة في خلق القرآن مع بشر المريسي في كتابه "الرد على الجهمية" – لإثبات صفة الاستواء لله تعالى فقال مبينا اللازم الذي يلزم من فسر الاستواء بالاستيلاء: "باب قول الجهمي في قوله تعالى {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} زعمت الجهمية أنما معنى استوى: استولى، من قول العرب: استوى فلان على مصر، يريد استولى عليها. والبيان لذلك يقال له: هل يكون خلق من خلق الله أتت عليه مدة ليس الله بمستول عليه؟، فإذا قال: لا، قيل له: فمن زعم ذلك فمن قوله، فمن زعم ذلك فهو كافر، فيقال له: يلزمك أن تقول إن العرش قد أتت عليه مدة ليس الله بمستول عليه، وذلك لأنه أخبر سبحانه وتعالى أنه خلق العرش قبل خلق السموات والأرض ثم استوى عليه بعد خلقهن، فيلزمك أن تقول المدة التي كان العرش قبل خلق السموات والأرض ليس الله بمستول عليه"(32)

31/ العقيدة رواية أبي بكر الخلال: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (101) ,المحقق: عبد العزيز عز الدين السيروان ,الناشر: دار قتيبة – دمشق ,الطبعة: الأولى، 1408

32/ العرش: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (2/296-298),المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي ,الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, الطبعة: الثانية، 142هـ/2003م

وقال الإمام الذهبي مبينا لازم من فسر الاستواء بالملك والقهر :"قلت: وكذلك يلزم من قال إنه بمعنى ملك وقهر، أن يكون الله غير مالك ولا قاهر للعرش قبل خلق السموات والأرض."(33)

4 –اثبات القدر والرد على الجهمية المجبرة:

بين الإمام ابن جرير الطبري إبطال السلف لقول الجهمية في القدر من خلال بيان مايلزمهم من اللوازم الباطلة و أن قولهم أفسد من قول القدرية:" فجهمٍ وأصحابه الذين زعموا ان الله – تعالى ذكره – اضطر عباده إلى الكفر , وإلى الإيمان وإلى شتمه والفرية , وأنه ليس للعباد في أفعالهم صنع : أبطل وافسد .

قالوا وذلك أن الله – تعالى ذكره – أمر ونهى , ووعد الثواب على طاعته , وأوعد العقاب والعذاب على معصيته , فقال في غير موضع من كتابه إذ ذكر ما فعل بأهل طاعته وولايته من أهل كرامته لهم : (جزاء بما كانوا يعملون), وإذا ذكر ما فعل بأهل معصيته وعداوته من عقابه إياهم : (جزاء بما كانوا يكسبون)

قالوا فلو كانت الأفعال كلها لله لا صنع للعباد فيها , لكان لا معنى للأمر والنهي , لأن الآمر يأمر غيره لا نفسه , وإذا أمر غيره فإنما يأمره ليطيعه في ما أمره , وكذلك نهيه إياه إذا نهاه .

قالوا : فهذا أمر الله – تعالى ذكره – ونهى في قولنا وقول جهم واصحابه , فأثاب وعاقب , فلن يخلوا من أن يكون أمر نفسه ونهاها , وأمر عبده ونهاه .

قالوا ومن المحال أن يكون أمر نفسه ونهاها عندنا وعندهم , فالواجب أن يكون أمر غير نفسه ونهى غيرها .قالوا : وإذ كان ذلك كذلك فلن يخلو من أن يكون أمر ليطاع أولا يطاع . وإن كان أمر ليطاع فمعلوم أن الطاعة فعل المطيع والمعصية فعل العاصي

33/ العرش: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (2/296-298),

, وأن فعل الله وخلقه الذي ليس بكسب للعبد لا طاعة ولا معصية كما خلقه السموات والأرض ليس بطاعة ولا معصية , لأن ذلك ليس بكسب لأحد , وأنه ليس فوق الله– جل ثناؤه – أحد يأمره وينهاه , فيكون فعله طاعة أو معصية . فالطاعة إنما هي الفعل الذي بحذائه أمر , والمعصية كذلك .فإن كان أمر لا ليطاع , فقد زالت المآثم عن الكفرة , واللائمة عن العصاة , فارتفع الثواب والعقاب , إذكان الثواب ثواباً على طاعته والعقاب عقاباً على معصيته .قالوا : وفساد هذا القول أوضح من ان يحتاج إلى الإكثار في الإبانة عن جهل قائله. "[34]

سادسا: المعتزلة:[35]

1–إلزام من رد أحاديث الصفات برد أحاديث المثبتة لشرائع الإسلام:

استعمل عدد من أئمة السلف الاستدلال باللازم في حق من رد احاديث الصفات إما طعنا في رواتها أو الادعاء بأنها لاتفيد العلم مطلقا إنما تفيد الظن فقط –مهما احتفت بها من قرائن قوية تفيدنا العلم– بأنه يلزم قائل هذه المقولة رد الشرائع والسنن مع أن الذين يردون أحاديث الصفات يتعبدون الله بأحاديث المثبتة لشرائع الأسلام بكل يقين معتقدين صحة نقلها إلينا وممن نبه ألى هذا المعنى الإمام شريك بن عبد الله فعن عباد

34/ التبصير في معالم الدين : ابن جرير الطبري (173– 176),المحقق : علي بن عبد العزيز بن علي الشبل, الناشر : دار العاصمة, الطبعة : الأولى 1416 هـ – 1996 م

35/ فرقة كلامية أسسها واصل بن عطاء الغزال البصري؛ وسميت المعتزلة لأجل اعتزاله مجلس الحسن البصري كما هو مشهور، تقوم على أصول خمسة هي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من مقولاتهم: انكار صفات الله، والقول بأن الله لا يخلق فعل العبد ولا يريده، من كبار رجال المذهب: واصل بن عطاء الغزال، وعمرو بن عبيد، والجاحظ.

انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار المعتزلي (128/1)، ورسائل العدل والتوحيد (161/1)، مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (235/1)

بن العوام قال : قدم علينا شريك فسألناه عن الحديث : (إن الله ينزل ليلة النصف من شعبان) ([36])، قلنا : إن قوما ينكرون هذه الأحاديث ، قال : فما يقولون ، قلنا : يطعنون فيها ، فقال : إن الذين جاءوا بهذه الأحاديث هم الذين جاءوا بالقرآن وبأن الصلوات خمس وبحج البيت وبصوم رمضان فما نعرف الله إلا بهذه الأحاديث."[37].

ولقد عرض الإمام الشافعي رحمه الله في مناظرته لمن رد خبر الأحاد بحجة إنه يفيد الظن ويسري إلى رواته الخطأ والغلط فقال:"قلت: أفرأيت سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم بأي شيء تثبت

قال: أقول القول الأول الذي قاله لك صاحبنا .فقلت ما هو؟ قال: زعم أنها تثبت من أحد ثلاثة وجوه ,قلت فاذكر الأولى منها ,قال: خبر العامة عن العامة ,قلت: أكقولكم الأول مثل أن الظهر أربع ,قال نعم , فقلت: هذا مما لا يخالفك فيه أحد علمته فما الوجه الثاني؟

قال: تواتر الأخبار ,فقلت له: حدد لي تواتر الأخبار بأقل مما يثبت الخبر واجعل له مثالا لنعلم ما يقول وتقول ,قال: نعم, إذا وجدت هؤلاء النفر للأربعة الذين جعلتهم مثالا يروون فتتفق روايتهم أن رسول الله صلى الله عليه و سلم حرم شيئا أو أحل استدللت على أنهم بتباين بلدانهم وإن كل واحد منهم قبل العلم عن غير الذي قبله عنه صاحبه وقبله عنه من أداه إلينا ممن لم يقبل عن صاحبه إن روايتهم إذا كانت هكذا تتفق عن رسول الله صلى الله عليه و سلم فالغلط لا يمكن فيها

36/ أخرجه أحمد (238/6 ، رقم 26060) ، والترمذي (116/3 ، رقم 739) وقال : لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج وسمعت محمدًا يضعف هذا الحديث . والبيهقيفي شعب الإيمان (379/3 ، رقم 3824) . وأخرجه أيضًا : عبد بن حميد (ص 437 ، رقم 1509) ، وابن ماجه (444/1 ، رقم 1389) .

37/ السنة لعبد الله بن أحمد 1 / 273 _ تحقيق : د. محمد سعيد القحطاني

قال وقلت له: لا يكون تواتر الأخبار عندك عن أربعة في بلد ولا إن قبل عنهم أهل بلد حتى يكون المدني يروي عن المدني والمكي يروي عن المكي والبصري يروي عن البصري والكوفي يروي عن الكوفي حتى ينتهي كل واحد منهم بحديثه إلى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم غير الذي روى عنه صاحبه ويجمعوا جميعا على الرواية عن النبي صلى الله عليه و سلم للعلة التي وصفت؟ قال: نعم , لأنهم إذا كانوا في بلد واحد أمكن فيهم التواطؤ على الخبر ولا يمكن فيهم إذا كانوا في بلدان مختلفة ,فقلت له: لبئس ما نثبت به على من جعلته إماما في دينك إذا ابتدأت وتعقبت ,قال: فاذكر ما يدخل علي فيه ,فقلت له : أرأيت لو لقيت رجلا من أهل بدر وهم المقدمون من أثنى الله تعالى عليهم في كتابه فأخبرك خبرا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم لم تلفه حجة ولا يكون عليك خبره حجة لما وصفت أليس من بعدهم أولى أن لا يكون خبر الواحد منهم مقبولا لنقصهم عنهم في كل فضل وأنه يمكن فيهم ما أمكن فيمن هو خير منهم وأكثر منه , قال:بلى.فقلت: أفتحكم فيما ثبت من صحة الرواية فاجعل أبا سلمة بالمدينة يروي لك انه سمع جابر بن عبد الله يروي عن النبي صلى الله عليه و سلم في فضل أبي سلمة وفضل جابر واجعل الزهري يروي لك أنه سمع ابن المسيب يقول سمعت عمر أو أبا سعيد الخدري يقول سمعت النبي صلى الله عليه و سلم واجعل أبا أسحق الشيباني يقول سمعت الشعبي أو سمعت إبراهيم التيمي يقول أحدهما سمعت البراء بن عازب أو سمعت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم يسميه واجعل أيوب يروي عن الحسن البصري يقول سمعت أبا هريرة أو رجلا غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم يقول سمعت النبي صلى الله عليه و سلم بتحليل الشيء أو تحريم له أتقوم بهذا حجة ؟

قال: نعم ,فقلت له: أيمكن في الزهري عندك أن يغلط على ابن المسيب وابن المسيب على من فوقه وفي أيوب أن يغلط على الحسن والحسن على من فوقه ؟ فقال: فإن قلت نعم, قلت: يلزمك أن تثبت خبر الواحد على ما يمكن فيه الغلط ممن لقيت وممن هو دون من فوقه ومن فوقه دون أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم وترد خبر الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم وأصحاب النبي صلى الله عليه و سلم خير ممن بعدهم فترد الخبر بأن يمكن فيه الغلط عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم وهم خير الناس وتقبله عن من لا يعدلهم في الفضل لأن كل واحد من هؤلاء ثبت عن ممن فوقه ومن فوقه ومن فوقه ثبت عن ممن فوقه حتى ينتهي الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فهذه الطريق التي عبت.

قلت لا يدفع هذا إلا بالرجوع عنه أو ترك الجواب بالروغان والانقطاع والروغان أقبح.

قال: فإن قلت لا أقبل عن واحد نثبت عليه خبرا من أربعه وجوة متفرقة كما لم أقبل عن النبي صلى الله عليه و سلم إلا عن أربعة وجوه متفرقة. قال فقلت له فهذا يلزمك أفتقول به ؟

قال إذا نقول به لا يوجد هذا أبدا ,فقلت: أجل, وتعلم أنت انه لا يوجد أربعة عن الزهري ولا ثلاثة الزهري رابعهم عن الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم ,قال أجل ولكن دع هذا."38

وقال الإمام ابن شاقلا الحنبلي في مناظرته لأبي سليمان الدمشقي المتكلمفي الصفات الخبرية عندما رد الأخير أحاديث الصفات بحجة أنها أخبار آحاد:" ثم قلت له : ومن

38/ جماع العلم: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله: (56-59) دار الكتب العلمية – بيروت ,الطبعة الأولى ، 1405

خالف الأخبار التي نقلها العدل عن العدل , موصولة بلا قطع في سندها , ولا جرح في ناقليها, وتجرأ على ردها فقد تهجم على رد الإسلام , لأن الإسلام وأحكامه منقولة إلينا بمثل ما ذكرت.

فقال لي : الأخبار لا توجب عندي علما.فقلت له : يلزمك على قَوَدِ مقالتك أنك لو سمعت أبا بكر , وعمر , وعثمان , وعليا , وطلحة , والزبير , وسعدا , وسعيدا , وعبد الرحمن بن عوف , وأبا عبيدة ابن الجراح يقولون : سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كذا وكذا , أنك لا تعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ."(39)

وللإمامين الشافعي وابن شاقلا هنا منزع لطيف في الاستدلال بلازم المذهب وهو إلزام الخصم الذي يرد أحاديث الآحاد– بحجة أنها لا تفيد العلم مطلقا– بحالة افتراضية لكن لها دلالة عميقة وهي ما هو حال قائل هذه المقالة إن التقى فرضا بأحد العشرة المبشرين بالجنة وقال له سمعت رسول الله هل يا تُرى يرد حديثه بحجة أنه خبر آحاد أم سيقبل حديثه؟

ولقد قام الإمام ابن تيمية رحمه الله من خلال الاستدلال بلازم المذهب بتقرير قضية منهجية كلية مهمة في الرد على من يزعم معارضة الوحي لما يسمونه براهين وقواطع عقلية فقال :" أن يقال: المعارضون للكتاب والسنة بآرائهم لا يمكنهم أن يقولوا: إن كل واحد من الدليلين المتعارضين هو يقيني، وقد تناقضا على وجه لا يمكن الجمع بينهما، فإن هذا لا يقوله عاقل يفهم ما يقوله، ولكن نهاية ما يقولونه: إن الأدلة الشرعية لا تفيد اليقين، وإن ما ناقضها من الأدلة البدعية–التي يسمونها العقليات–

39/ مناظرة ابن شاقلا الحنبلي لأبي سليمان الدمشقي المتكلم في الصفات الخبرية :(22), إخراج وتعليق: أبي يعلى البيضاوي

تفيد اليقين, فينفون اليقين عن الادلة السمعية الشرعية ويثبتونه لما ناقضها من أدلتهم المبتدعة، التي يدعون أنها براهين قطعية.

ولهذا كان لازم قولهم الإلحاد والنفاق، والإعراض عما جاء به الرسول، والإقبال على ما يناقض ذلك، كالذين ذكرهم الله تعالى في كتابه من مجادلي الرسل كما قال: {وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب} [غافر: 5] . وقوله تعالى: {ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا فلا يغررك تقلبهم في البلاد} [غافر: 4] .

وقوله تعالى: {وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون * ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقترفوا ما هم مقترفون} [الأنعام: 112–113] . ، وأمثال ذلك، وهذا باب واسع في كتاب الله.و مقصودنا تنبيه المؤمنين على حال مثل هؤلاء في كتاب الله، وإلا فالمقصود هنا دفعهم عن الرسل. ومن جاهد الكفار والمنافقين لم يحتج عليهم بأقوال من كذَّبوه من المرسلين، ولكن المؤمن بالرسل يستفيد بهذا: أن جنس هؤلاء هم المكذِّبون للرسل."(40)

2–استدل الإمام عبد الله بن إدريسالأودي بلازم المذهب فيإثبات أن القرآن كلام الله ﷻ غير مخلوق و إبطال قول المعتزلة في اعتقادهم بخلق القرآن وذلك فيما رواه أبو زكريا يحيى بن يوسف الزمي قال : كنا عند عبد الله بن إدريس فجاءه رجل فقال : يا أبا محمد ما تقول في قوم يقولون : القرآن مخلوق ، فقال : أمن اليهود ، قال : لا ، قال : فمن النصارى ، قال : لا ، قال : فمن المجوس ، قال : لا ، قال : فمن ، قال

40/ درء تعارض العقل والنقل: (6/3–4)

: من أهل التوحيد ، قال : ليس هؤلاء من أهل التوحيد ، هؤلاء الزنادقة ، من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن الله مخلوق ، يقول الله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ فالله لا يكون مخلوقا والرحمن لا يكون مخلوقا والرحيم لا يكون مخلوقا ، وهذا أصل الزنادقة من قال هذا فعليه لعنة الله لا تجالسوهم ولا تناكحوهم."(41)

وجه اللازم هنا جلي فمن المعلوم أن الصفة تتبع الموصوف فإذا كان القرآن كلام الله بإجماع المسلمين سواء سلفا أو متكلمين فإن إضافة وصف المخلوق للقرآن كما تقوله المعتزلة يلزمهم أن يكون الخالق سبحانه مخلوقا بناء على القاعدة المسلمة أن الصفة تتبع الموصوف.

3–استعمل السلف اللازم في ردهم على المعتزلة في نفيهم للصفات ومن ذلك:

أ–قام شيخ الإسلام ابن تيمية من خلال لازم المذهب بإبطال دعوى المعتزلة في نسبة المثبتين للصفات الله بمشابهة النصارى مع بيانه رحمه الله للوازم التي تلزم المعتزلة في نفيهم للصفات فقال:"

ومن العجب أن الجهمية من المعتزلة وغيرهم ينسبون المثبتين للصفات إلى قول النصارى، كما قد ذكر ذلك عنهم أحمد وغيره من العلماء.

وبهذا السبب وضعوا على ابن كلاب حكاية راجت على بعض المنتسبين إلى السنة، فذكروها في مثالبه، وهو أنه كان له أخت نصرانية، وأنها هجرته لما أسلم، وأنه قال لها: أنا أظهرت الإسلام لأفسد على المسلمين دينهم، فرضيت عنه لأجل ذلك.

وهذه الحكاية إنما افتراها بعض الجهمية من المعتزلة ونحوهم، لأن ابن كلاب خالف هؤلاء في إثبات الصفات، وهم ينسبون مثبتة الصفات إلى مشابهة النصارى، وهم

41/ خلق أفعال العباد للإمام البخاري:(7 ، 8) وانظر: (كتاب الإبانة الكبرى لابن بطة العكبري (الجهمية):(2 / 44) تحقيق : د. يوسف الوابل

أشبه بالنصارى، لأنه يلزمهم أن يقولوا: إنه في كل مكان، وهذا أعظم من قول النصارى، أو أن يقولوا ما هو شر من هذا، وهو أنه لا داخل العالم ولا خارجه.

ولهذا كان غير واحد من العلماء كعبد العزيز المكي وغيره، يردون عليهم بمثل هذا، ويقولون: إذا كان المسلمون كفروا من يقول: إنه حل في المسيح وحده، فمن قال بالحلول في جميع الموجودات أعظم كفراً من النصارى بكثير.وهم لا يمكنهم أن يردوا على من قال بالحلول، إن لم يقولوا بقول أهل الإثبات، القائلين بمباينته للعالم فيلزمهم أحد الأمرين: إما الحلول، وإما التعطيل، والتعطيل شر من الحلول.ولا يمكنهم إبطال قول أهل الحلول مع قولهم بالنفي الذي هو شر منه وإنما يمكن ذلك لأهل الإثبات.

وهم وإن قالوا: إن مذهب النصارى والحلولية أخس من أن يلتفت إليه، فلا يقدرون على إبطاله مع قولهم بالتجهم، ولهذا لم يكن فيما ذكروه حجة على إبطاله، فيلزمهم: إما إمكان تصحيح قول النصارى والحلولية، وإما إبطال قولهم، وهذا لا حيلة فيه لمن تدبر ذلك."(42)

ب–استعمل الإمام ابن لقيم رحمه الله الاستدلال بلازم المذهب في رده على المعتزلة في تفريقهم بين أسماء الله وصفاته بإثباتهم للأسماء ونفيهم للصفات فقال بأن:" نُفَاةَ الصِّفَاتِ يَلْزَمُهُمْ نَفْيُ الْأَسْمَاءِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ الْعَلِيمَ وَالْقَدِيرَ وَالسَّمِيعَ وَالْبَصِيرَ، أَسْمَاءٌ تَتَضَمَّنُ ثُبُوتَ الصِّفَاتِ فِي اللُّغَةِ فِيمَنْ وُصِفَ بِهَا، فَاسْتِعْمَالُهَا لِغَيْرٍ مِمَّنْ وُصِفَ بِهَا اسْتِعْمَالٌ لِلِاسْمِ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ، فَكَمَا انْتَفَتْ عَنْهُ حَقَائِقُهَا فَإِنَّهُ تَنْتَفِي عَنْهُ أَسْمَاؤُهَا، فَإِنَّ الِاسْمَ الْمُشْتَقَّ تَابِعٌ لِلْمُشْتَقِّ مِنْهُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَإِذَا انْتَفَتْ حَقِيقَةُ

42/ درء تعارض العقل والنقل :(6/155-156)

الرَّحْمَةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، انْتَفَتِ الْأَسْمَاءُ الْمُشْتَقَّةُ مِنْهَا عَقْلًا وَلُغَةً، فَيَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْحَقِيقَةِ أَنْ تَنْفِيَ الصِّفَاتِ وَالِاسْمَ جَمِيعًا، فَالْمُعْتَزِلَةُ لَا تُقِرُّ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْحَقِيقِيَّةَ تَسْتَلْزِمُ الصِّفَاتِ، ثُمَّ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ، وَيُثْبِتُونَ الْأَسْمَاءَ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ كَمَا قَالُوا فِي الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُرِيدِ.

وَبَعْضُ الْجَهْمِيَّةِ يُسَاعِدُ عَلَى أَنَّ الِاسْمَ يَسْتَلْزِمُ الصِّفَةَ، ثُمَّ يَنْفِي الصِّفَةَ وَيَنْفِي حَقِيقَةَ الِاسْمِ وَيَقُولُ: هَذَا مَجَازٌ، فَهُوَ شَرٌّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ مَنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ يَتَنَاقَضُ فَيُثْبِتُ بَعْضَ الصِّفَاتِ وَحَقَائِقَ الْأَسْمَاءِ وَيَنْفِي نَظِيرَهَا وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا مِنْ حَقِيقَةِ الِاسْمِ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ وَحَقَائِقَ الْأَسْمَاءِ، فَالْأَسْمَاءُ عِنْدَهُمْ حَقَائِقُ وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ لِلصِّفَاتِ."(43)

4-إبطال طريق المعتزلة ومن وافقهم من المتكلمين في معرفة الله:

يرى كثير من المتكلمين بوجوب النظر العقلي لإثبات وجود الله وفي سياق إبطال هذه المنهجية الكلامية من خلال بيان اللوازم التي تلزمهم قال الإمام أبو المظفر السمعاني الشافعي :" ومن قبيح ما يلزمهم في اعتقادهم أنا إذا بنينا الحق على ما قالوا وأوجبنا طلب الدين بالطريق الذي ذكروه وجب من ذلك تكفير العوام بأجمعهم لأنهم لايعرفون إلا الاتباع المجرد ولو عرض عليهم طريق المتكلمين في معرفة الله تعالى ما فهمه أكثرهم فضلا من أن يصير فيه صاحب استدلال وحجاج ونظر . وإنما غاية توحيدهم التزام ما وجدوا عليه سلفهم وأئمتهم في عقائد الدين والعض عليها بالنواجذ

43/ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة :مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (362/1) ,اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي ,المحقق: سيد إبراهيم, الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر, الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م

والمواظبة على وظائف العبادات وملازمة الأذكار بقلوب سليمة طاهرة عن الشبهات والشكوك ,تراهم لا يحيدون عما اعتقدوه وإن قطعوا إربا إربا فهنيئا لهم هذا اليقين وطوبى لهم هذه السلامة فإذا كفروا هؤلاء الناس وهم السواد الأعظم وجمهور الأمة فما هذا إلا طي بساط الإسلام وهدم منار الدين وأركان الشريعة وأعلام الإسلام وإلحاق هذه الدار أعني دار الإسلام بدار الكفر وجعل أهليهما بمنزلة واحدة ومتى يوجد في الألوف من المسلمين على الشرط الذي يراعونه لتصحيح معرفة الله تعالى أو لا يجد مسلم ألم هذه المقالة القبيحة الشنيعة في قلبه بل لو تقطع حسرات من عظيم ما اخترعوه في الدين وموهوه على الناس كان جديرا بذلك."(44)

5-إثبات أفعال العباد:

استدل الإمام يحيى العمراني بلازم المذهب في إثباتهأن أفعال العباد مخلوقة لله – وليس كما يقول المعتزلة أن العبد يستقل بفعله عن الله تعالى فهو سبحانه ليس خالقا لها – فقال رحمه الله:" أن يقال : إذا منعتم خلقه لأقوالهم لسب الله وتكذيب رسله لأنه يستحيل منه سب نفسه وتكذيب رسله فجوزوا خلق الله لأقوال عباده في مدحه وتصديق رسله لأنه موصوف سبحانه بذلك فإذا سلمتم ذلك لزمكم القول بخلق أقوالهم في الجميع لأن أحدا لم يفرق بينهما."(45)

44/ فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني:(73) تحقيق : محمد بن حسين بن حسن الجيزاني ,الناشر : مكتبة أضواء المنار – المدينة المنورة, الطبعة الأولى ، 1996

45/ الانتصار ليحيى العمراني:(1 / 178)

سابعا: الاشاعرة:[46]

1-قال الإمام ابن قدامة رحمه الله في إثبات أن الله يتكلم بحرف وصوت مسموع في معرض رده على الأشاعرة الذين يثبتون صفة الكلام لله تعالى ولكنهم ينكرون ان يكون كلام الله بحرف وصوت مسموع [47]**مستدلا على ذلك بلوازم عديدة :" واحتجوا ايضا بأن هذه الحروف لا تخرج إلا من مخارج وأدوات فلا يجوز إضافة ذلك إلى الله سبحانه. والجواب عن هذا من أوجه:**

أحدها: ما الدليل على ان الحروف لا تكون الا من مخارج وأدوات فإن قالوا لأننا لا نقدر على النطق بها إلا من مخارج وأدوات فكذلك الله رب العالمين قلنا هذا قياس لله تعالى على خلقه وتشبيه له بعباده وإلحاق لصفاتهم بصفاته وهذا من أقبح الكفر وقد اتفقنا على أن الله تعالى لا يشبه بخلقه وأنه (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)(الشورى :**11**)

الثاني: ان هذا باطل بسائر صفات الله تعالى فإن العلم لا يكون في حقنا إلا بقلب, والسمع لا يكون إلا من انخراق والبصر لا يكون إلا من حدقة والله تعالى عالم سميع بصير ولا يوصف بذلك فإن نفيتم الكلام لافتقاره في زعمكم إلى المخارج والأدوات فيلزمكم نفي سائر الصفات وإن أثبتم له الصفات ونفيتم عنه الأدوات لزمكم مثل ذلك في الكلام وإلا فما الفرق بينهما.

46/ فرقة كلامية تنسب إلى مؤسسها الإمام أبي الحسن الأشعري (330هـ)، من عقائدها: إثبات سبع من الصفات للباري، وانكار باقي الصفات، والقول بأن الإيمان هو التصديق فقط، من أبرز رجالاتهم: الإمام الباقلاني، والجويني، وعبدالكريم الشهرستاني، وفخر الدين الرازي. انظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي الجويني (30-396)، والمواقف في علم الكلام لعضد الله الأيجي (279، 384)، والدرء لشيخ الإسلام ابن تيمية (6/2، 12، 13، 16)(7/5)(242/6)، ومذاهب الإسلاميين لعبدالرحمن بدوي (487-748) .

47/انظر: غاية المرام في علم الكلام: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (88),المحقق: حسن محمود عبد اللطيف ,الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة

الثالث: إن الله تعالى أنطق بعض مخلوقاته بغير مخارج فإنه قال تعالى:(وتكلمنا ايديهم وتشهد أرجلهم) (يس : **65**) **,وقال تعالى:(حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وابصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي انطق كل شيء)** (فصلت: **20- 21**) **,واخبر عن السماء والأرض أنهما :(قالتا أتينا طائعين)** (فصلت :**11**) **,وأخبر النبي صلى الله عليه و سلم ان حجرا كان يسلم عليه[48] وسبح الحصى في يديه([49]).**"**(50)**

وفي نفس السياق قال ابن تيمية رحمه الله في بيانه للوازم التي تلزم الأشاعرة في مقولتهم السابقة لكن من خلال اللازم العقلي الصرف :" والذين قالوا: إن الكلام حروف وأصوات متقارنة قديمة لا يسبق بعضها بعضاً وهو مع ذلك واحد، إنما قالوه تبعاً لأولئك وجرياً على قياس قولهم، وهو لازم لهم مع ظهور فساده، وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم ويلزم من قال ذلك أن يجعل الطعم واللون والريح شيئاً واحداً.

وإذا قيل: هذا كالسواد والبياض.

48/اخرجه مسلم في صحيحه برقم: (**2277**) ولفظه :**عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ»**

49/رواه الطبراني في معجمه الأوسطبرقم:(1244)، و الحكيم الترمذي في نوادر الأصول ونصه عن أبي ذر الغفاري قال: إني لشاهد عند النبي صلى الله عليه وسلم في حلقة وفي يده حصى فسبحن في يده، وفينا أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، فسمع تسبيحهن من في الحلقة، ثم دفعهن النبي إلى أبي بكر فسبحن مع أبي بكر ، سمع تسبيحهن من في الحلقة، ثم دفعهن إلى النبي فسبحن في يده، ثم دفعهن النبي إلى عمر فسبحن في يده، وسمع تسبيحهن من في الحلقة، ثم دفعهن النبي إلعثمان بن عفان فسبحن في يده، ثم دفعهن إلينا فلم يسبحن مع أحد منا. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (179/5) : "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف وله طريق أحسن من هذا في علامات النبوة وإسناده صحيح." ورواه البزار بإسنادين، قال الهيثمي (299/8):" رواه البزار بإسنادين ورجال أحدهما ثقات، وفي بعضهم ضعف"،

50/ المناظرة في القران لابن قدامه:(22 -23) تحقيق : عبد الله يوسف الجديع, الناشر : مكتبة الرشد – الرياض الطبعة الأولى ، 1409

قيل له: ويلزمك ان تجعل السواد والبياض شيئاً واحداً، كما جعلت العلم والقدرة والحياة شيئاً واحداً.

فإذا قال: نحن تكلمنا فيما يمكن اجتماعه من المعاني، والسواد والبياض متضادان.

قيل: الجواب من وجهين:

أحدهما: أنه يلزمك هذا في المعاني المختلفة التي يمكن اجتماعها، كالطعم واللون والريح، فقل إنها شيء واحد، كما أن العلم والإرادة والقدرة، والطلب والخبر والأمر والنهي شيء واحد.

الثاني: أن يقال: تضاد الحروف كتضاد معاني الكلام، أو تضاد الحركات لا كتضاد السواد والبياض.

فإن المحل الواحد لا يتسع لحركتين ولا لمعنيين فلا يتسع لحرفين وصوتين وفرق بين ما يتضادان لأنفسهما وما يتضادان لضيق المحل.وإذا كان كذلك، كان تضاد الحروف والحركات، كتضاد معاني الكلام.فإن قلب الإنسان يعجز في الساعة الواحدة عن جمع جميع معاني الكلام، فإلحاق حروف الكلام بأسبابها، وهي الحركات ومضموناتها ومدلولاتها، وهي المعاني، أولى من إلحاقها بالمتضادات لنفسها، كالسواد والبياض. وحينئذ فإذا جعلت معاني الكلام شيئاً واحداً فاجعل حروف الكلام شيئاً واحداً، وإلا فما الفرق؟"(51)

2- قال الإمام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي في بيانه لما يلزم الأشاعرة من انكار الجهة في حق الله و أن الأعراض لا تبقى زمانين وأن القرآن هو كلام الله النفسي و إيجابهم النظر لمعرفة الله و الإيمان به و أن من لم يفعل ذلك

51/ درء تعارض العقل والنقل :(4/121-122)

فإيمانه قائم على التقليد لا على التحقيق [52]:" فسقط من أقاويلهم على ثلاثة أشياء: أنه ليس في السماء رب, ولافي الروضة رسول, وما في الأرض كتاب كما سمعت يحيى بن عمار رحمه الله يحكم به عليهم وإن كانوا مّوهوها وورّوا عنها واستوحشوا من تصريحها فإن حقائقها لازمة لهم, وابطلوا التقليد, فكفروا اباءهم وامهاتهم وأزواجهم وعوام المسلمين و أجبوا النظر في الكلام, واضطروا إليه الدين بزعمهم, فكفروا السلف"[53]

3–قال الإمام ابن القيم رحمه الله كاشفا اللوازم الذي تلزم الأشاعرة في نفيهم لبعض الصفات:" والمقصود أن المتأول يفر من أمر فيقع في نظيره.مثاله إذا تأول المحبة والرحمة والرضى والغضب والمقت بالإرادة قيل له: يلزمك في الإرادة ما لزمك في هذه الصفات كما تقدم تقريره.

وإذا تأمل الوجه بالذات قيل له فيلزمك في الذات ما لزمك في الوجه فإن لفظ الذات يقع على القديم والمحدث كما يقع لفظ الوجه على القديم والمحدث وإذا تأول لفظ اليد بالقدرة فالقدرة يوصف بها الخالق والمخلوق فإن فررت من اليد لأنها تكون للمخلوق ففر من القدرة لأنه يوصف بها وإذا تأول السمع والبصر بالعلم فرارا من التشبيه لزمه ما فر منه في العلم وإذا تأول الفوقية بفوقية القهر لزمه فيها ما فر منه من فوقية الذات فإن القاهر من اتصف بالقوة والغلبة ولا يعقل هذا إلا جسما فإن أثبته العقل غير جسم لم يعجز عن إثبات فوقية الذات لغير جسم.

52/انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني : (146) , وغاية المرام في علم الكلام : (323) . والمواقف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي:(498/1) تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة .الناشر : دار الجيل – بيروت .الطبعة الأولى ، 1997

53/ ذم الكلام للهروي:(5 /139-140)

وكذلك من تأول الإصبع بالقدرة فإن القدرة أيضا صفة قائمة بالموصوف وعرض من أعراضه ففر من صفة إلى صفة وكذلك من تأول الضحك بالرضى والرضى بالإرادة إنما فر من صفة إلى صفة فهلا أقر النصوص على ما هي عليه ولم ينتهك حرمتها إذ كان التأويل لا يخرجه مما فر منه فإن المتأول إما أن يذكر معنى ثبوتيا أو يتأول اللفظ بما هو عدم محض فإن تأوله بمعنى ثبوتي كائنا ما كان لزمه فيه نظير ما فر منه فإن قال أنا أثبت ذلك المعنى على وجه لا يستلزم تشبيها. قيل له فهلا أثبت المعنى الذي تأولته على وجه لا يستلزم تشبيها.

فإن قال ذلك أمر لا يعقل.قيل له: فكيف عقلته في المعنى الذي أثبته وأنت وسائر أهل الأرض إنما تفهم المعاني الغائبة بما تفهمها به في الشاهد ولولا ذلك لما عقلت أنت ولا أحد شيئا غائبا البتة فما أبديته في التأويل إن كان له نظير في الشاهد لزمك التشبيه وإن لم يكن له نظير لم يمكنك تعقله البتة وإن أولت النص بالعدم عطلته فأنت في تأويلك بين التعطيل والتشبيه مع جنايتك على النص وانتهاكك حرمته فهلا عظمت قدره وحفظت حرمته وأقررته وأمررته مع نفي التشبيه والتخلص من التعطيل وبالله التوفيق."(54)

4- رد الإمام ابن تيمية رحمه الله على الأشاعرة في زعمهم أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَقْدِرُ عَلَى غَيْرِ مَا عُلِمَ مِنْهُ , وَأَنَّهُ لَا اسْتِطَاعَةَ لَهُ إلَّا إذَا كَانَ فَاعِلًا فَقَطْ , فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَإِنَّهُ لَا اسْتِطَاعَةَ لَهُ أَصْلًا,([55]) **من خلال تنبيهه لما يترتب على هذا القول من اللوازم الفاسدة**

54/ الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (1/334-336),المحقق: علي بن محمد الدخيل الله. الناشر: دار العاصمة،الرياض،المملكة العربية السعودية .الطبعة: الأولى، 1408هـ

55/انظر:غاية المرام في علم الكلام : (221) . والمواقف::(2/119)

والمخالفة لقَوْله تَعَالَى : { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا } وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ النُّصُوصِ فقال:" لَزِمَكُمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاَللَّهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَى الْإِيمَانِ , وَكُلُّ مَنْ تَرَكَ طَاعَةَ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَطِيعًا لَهَا فَإِنْ ضَمَّ ضَامٌّ هَذَا إلَى قَوْله تَعَالَى : { فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ } , وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : { إذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ } تَرَكَّبَ مِنْ هَذَيْنِ أَنَّ كُلَّ كَافِرٍ وَفَاجِرٍ , فَإِنَّهُ قَدْ اتَّقَى اللَّهَ مَا اسْتَطَاعَ , وَأَنَّهُ قَدْ أَتَى فِيمَا أُمِرَ بِهِ بِمَا اسْتَطَاعَ إذْ لَمْ يَسْتَطِعْ غَيْرَ مَا فَعَلَ , وَأَنْتُمْ لَا تَلْتَزِمُونَ ذَلِكَ فَهُوَ لَازِمُ قَوْلِكُمْ إذَا لَمْ تَجْعَلُوا الِاسْتِطَاعَةَ نَوْعَيْنِ . وَقَوْلُ الْقَدَرِيَّةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ اسْتِطَاعَةَ الْعَبْدِ صَالِحَةً لِلنَّوْعَيْنِ وَلَا يُثْبِتُونَ الِاسْتِطَاعَةَ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَقْرَبُ إلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالشَّرِيعَةِ مِنْ قَوْلِكُمْ أَنَّهُ لَا اسْتِطَاعَةَ إلَّا لِلْفَاعِلِ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فِعْلًا , فَلَا اسْتِطَاعَةَ لَهُ عَلَيْهِ وَكُلُّ مَنْ تَدَبَّرَ الْقَوْلَيْنِ بِغَيْرِ هَوًى عَلِمَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ مِنْ خِلَافِ السُّنَّةِ مَا فِيهِ , فَقَوْلُكُمْ أَكْثَرُ خِلَافًا لِلسُّنَّةِ."(56)

وفي نفس السياق أيضا قال رحمه الله:" وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إنَّهُ فَاعِلٌ مَجَازًا؛ وَقَالُوا: إنَّ الْفِعْلَ لَا يَقُومُ بِالْفَاعِلِ بَلْ الْفِعْلُ هُوَ الْمَفْعُولُ.فَهَؤُلَاءِ يَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يَكُونَ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ فَاعِلٌ لَا الرَّبُّ وَلَا الْعَبْدُ. أَمَّا الْعَبْدُ فَإِنَّهَا وَإِنْ قَامَتْ بِهِ الْأَفْعَالُ فَإِنَّهُ غَيْرُ فَاعِلٍ لَهَا عِنْدَهُمْ.

وَأَمَّا الرَّبُّ فَعِنْدَهُمْ لَمْ يَقُمْ بِهِ فِعْلٌ لَا هَذِهِ وَلَا غَيْرُهَا وَالْفَاعِلُ الْمَعْقُولُ مَنْ قَامَ بِهِ الْفِعْلُ كَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ الْمَعْقُولَ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ وَالْمُرِيدُ الْمَعْقُولُ مَنْ قَامَتْ بِهِ الْإِرَادَةُ وَالْحَيُّ وَالْعَالِمُ وَالْقَادِرُ مَنْ قَامَتْ بِهِ الْحَيَاةُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْمُتَحَرِّكُ مَنْ قَامَتْ بِهِ الْحَرَكَةُ؛ فَإِثْبَاتُ هَؤُلَاءِ فَاعِلًا لَا يَقُومُ بِهِ فِعْلٌ كَإِثْبَاتِ مُتَقَدِّمِيهِمْ مِنْ الْجَهْمِيَّة وَالْمُعْتَزِلَةِ

56/ الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (6/640-641)

مُتَكَلِّمًا لَا يَقُومُ بِهِ كَلَامٌ؛ وَمُرِيدًا لَا تَقُومُ بِهِ إِرَادَةٌ وَعَالِمًا لَا يَقُومُ بِهِ عِلْمٌ؛ وَقَادِرًا لَا تَقُومُ بِهِ قُدْرَةٌ؛ وَهَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ."(57)

سابعا: الفلاسفة(58):

1-استدلشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بلازم المذهب في إبطال قول ابن سينا ومن سبقه من الفلاسفة اليونان بقدم العالم بحجة أن العالم صادر عن علة مستلزمة له، والعلة المستلزمة لا يتأخر عنها شيء من معلولها،[59]**بأنه يلزمهم لوازم عديدة لايقولون بها فقال رحمه الله:"فأخذ ابن سينا كلام هؤلاء ونقله إلى مادة الإمكان والوجوب، وأن الممكن لا يترجح إلا بمرجح، لئلا يناقض قوله في قدم العالم، ويقول: إنه معلول علة قديمة مستلزمة له, ونسى ما قرره في المنطق، هو وسلفه، من أن الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلا حادثاً، وأن الدائم الأزلى والأبدي لا يكون إلا ضرورياً واجباً، لا يكون ممكن الوجود والعدم، وهذا الذي ذكروه في المنطق متفق عليه بين العقلاء.**

وأخذ قولهم الضعيف في أن القادر المختار يحدث الحوادث بلا سبب حادث، جعله له حجة على قدم العالم، بناء على مطالبتهم بسبب الحدوث، وكان ما يلزمه ويبين فساد قوله، أعظم مما يلزمهم ويبين فساد قولهم، فإنه إذا كان العالم صادراً عن علة مستلزمة له، والعلة المستلزمة لا يتأخر عنها شيء من معلولها، لزم أن لا يحدث في

57/ مجموع الفتاوى: (8/483-484)

58/ الفلسفة مشتقة من كلمة يونانية وهي فيلاسوفيا وتفسيرها: محبة الحكمة فلما أعربت قيل: فيلسوف ثم اشتقت الفلسفة منه ومعنى الفلسفة: علم حقائق الأشياء والعمل بما هو أصلح. انظر: مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (153) .المحقق: إبراهيم الأبياري .الناشر: دار الكتاب العربي .الطبعة: الثانية

59/ انظر:النجاة لابن سينا :(117, 274-275),طبع في القاهرة سنة 1331هـ/ 1913م، ط2 سة 1938.

العالم شيء من الحوادث، أو أن تكون الحوادث حدثت بلا محدث.وفي ذلك من الترجيح بلا مرجح ما هو أعظم مما بنوا عليه وجود الواجب.

فيلزمهم على قولهم بطلان ما أثبتوا به واجب الوجود، وبطلان الاستدلال بالحدوث على المحدث، وبالممكن على الواجب، وأن تكون الحوادث حدثت بلا محدث أصلاً. وذلك أعظم من قول أولئك: حدثت عن قادر مختار بدون سبب حادث وهؤلاء أصل قولهم: إن العلة التامة يقارنها معلولها في الزمان، كما جعلوا الفلك القديم الأزلي عندهم مقارناً لعلته في الزمان، وقابلوا لذلك قول المتكلمين، الذي قالوا: بل المؤثر التام يتأخر عنه أثره.والصواب أن المؤثر التام يتعقبه أثره، لا يقارنه، ولا يتراخي عنه، كما قال تعالى {إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون} .ولهذا يقال: كسرته فانكسر، وقطعته فأنقطع وطلقت المرأة فطلقت، وعتقت العبد فعتق.

وعلى هذا فيلزم حدوث كل ما سوى الرب تعالى، لأن ما كونه لا يكون إلا بعد تكوينه لا مع التكوين.وهم إذا قالوا: إن المكون مع التكوين، لزمهم أن لا يحدث شيء من العالم، وهو خلاف المشاهدة.فإن الأول إذا كان علة تامة، والعلة التامة يقارنها معلولها، وكل ما ساواه معلوله كان الجميع قديماً.ولزمهم أيضاً أن كل ما حدث يحدث عند حدوثه تمام علل لا نهاية لها، وذلك في آن واحد، وذلك ممتنع بصريح العقل واتفاق العقلاء."(60)

2-ينكر الفلاسفة إثبات الصفات لله تعالى ([61]) وهم مع هذا يستطيلون على المتكلمين كالمعتزلة ومن جرى مجراهم من نفاة الصفات مع أنهم يلزمهم من اللوازم

60/ درء تعارض العقل والنقل :(8/133-134)

61/ انظر: السياسة المدنية لابي نصر لفارابي:(42-46)، تحقيق فوزي متري النجار. بيروت سنة 1964. وعيون الحكمة لابن سينا :(58-59) تحقيق عبد الرحمن بدوي. القاهرة سنة 1954.

العقلية والحسية ما هو أشد مما يلزم المتكلمين في هذا الباب ولقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى جملة من هذه اللوازم فقال:" كل ما تحتج به المتفلسفة يلزمهم نظيره، وما هو أشد فساداً منه، فإن قولهم أعظم تناقضاً من قول هؤلاء المتكلمين، وما من محذور يلزم أولئك، إلا ويلزم المتفلسفة ما هو مثله أو أعظم منه.

فإنهم يسندون وجود الممكنات المختلفات، كالأفلاك والعناصر وما يسمونه العقول والنفوس، مع ما يتعاقب على ذلك من الحوادث المختلفات أيضاً، إلى ذات مجردة بسيطة لا صفة لها ولا فعل، ويقولون: إنها لم تزل ولا تزال مجردة عن الصفات والأفعال، وهي مع ذلك لا تزال تصدر عنها الأمور المختلفة والمحدثات المختلفة المتعاقبة. وهذا مما يظهر فيه من الفساد والتناقض أعظم مما يظهر في قول أولئك.وإذا دفعوا ذلك بما يجعلونه صادراً عن الأول من اللازم لذاته، كالعقل الأول ولوازمه، لم يكن هذا دافعاً لما يلزم قولهم من الفساد.

فإن ما كان لازماً لذاته مع وحدته، يقال فيه ما يقال فيه من امتناع صدور الأمور المختلفة والحوادث الدائمة عنه، ولهذا ينتهون إلى إثبات العقل الفعال، ويقولون: إنه صدر عنه فلك القمر ونفسه، والعناصر التي تحته، مع اختلاف أنواعها وصفاتها وأقدارها، وهو في نفسه بسيط، ثم يقولون: إنه بسبب حركات الأفلاك حصلت استعدادات مختلفة لما يفيض منه.

والكلام في تلك الحركات المختلفة كالكلام في غيرها، فلا بد لهم من إسناد الأمور المختلفة الأنواع والأقدار والصفات، والحوادث المختلفة الأنواع والأقدار والصفات،

إلى ذات بسيطة مجردة عن كل صفة وفعل يقوم بها، مستلزمة لكل ما يصدر عنها، وهذا فيه من التناقض والفساد أضعاف ما في قول أولئك."(62)

كما أن شيخ الاسلام بين بطلان قول الفلاسفة في الصفات من خلال الاستدلال بلازم مخالفتهم الحس والمشاهدة فقال:" وهؤلاء يقولون أن الواجب بذاته بسيط ليس له صفة ثبوتية ولا فعل قائم به ويقولون أنه علة تامة مستلزمة لمعلولها فكان لازم قولهم أنه لا يصدر عنه إلا واحد بسيط قديم وكذلك عن الصادر عنه فلما تيقن وجود الكثرة المختلفة الحادثة كان هذا مناقضا لقولهم وفضلاؤهم معترفون بهذا كما بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع وهذا الكلام يدل على أمور تدل على امتناع حدوث الحوادث عن علة تامة فإن قولهم بحدوثها عن علة تامة قول باطل كيفما كان ويدل على أن محدث الحوادث لا يكون إلا فاعلا تقوم به الأفعال."63

واما استدلاله بلازم مخالفتهم للوحي فجلاه رحمه الله واكد على انهم اضل من اليهود والنصارى والمشركين في هذا الباب وانه لايشفع لهم انهم لم يعلموا ان قولهم هذا يلزم عنه كل هذه اللوازم فقال رحمه الله:"وحقيقة قولهم الذي قرره ابن سينا وأمثاله أنه أي موجود فرض في الوجود كان أكمل من رب العالمين وذلك أنه قرر أنه وجود مشروط بسلب جميع الأمور الثبوتية عنه وهو معنى قولهم هو الوجود المقيد بسلب جميع الماهيات وقولهم الوجود الذي لا يعرض له شيء من الماهيات فان هذا بناه على قوله أن وجود الماهيات عارض لها بناء على أن في الخارج لكل ممكن وجودا وماهية غير الوجود وان ذلك الوجود عرض لتلك الماهية وان كان لازما لها ولهذا قالوا

62/ درء تعارض العقل والنقل: (9/252-253)

63/ الصفدية : تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (1/174),المحقق : محمد رشاد سالم ,الناشر : مكتبة ابن تيمية، مصر ,الطبعة : الثانية، 1406هـ

أن واجب الوجود وجوده لا يعرض لشيء من الماهيات لئلا يلزم التركيب والتعليل فيكون وجودا مقيدا بأن لا يعرض لشيء من الماهيات فلا يجوز أن يكون له حقيقة في نفسه غير الوجود المحض الذي لا يتقيد بأمر ثبوتي.فيقال له فعلى هذا التقدير قد شارك جميع الموجودات في مسمى الوجود وامتاز عنها بقيد عدمي وهو سلب كل ثبوت وامتاز به كل منها عنه بما يخصه من الحقيقة الموجودة ومعلوم أن الوجود أكمل من العدم وهم يسلمون ذلك فإذا اشترك اثنان في الوجود وامتاز أحدهما عن الآخر بأمر وجودي والآخر لم يميز إلا بأمر عدمي كان الممتاز بأمر وجودي أكمل من الممتاز بأمر عدمي لأنه شارك هذا في الوجود المشترك وامتاز عنه بالوجود المختص وذلك لم يمتز عنه إلا بعدم كل وجود خاص وسواء جعل الوجود المشترك جنسا أو عرضا عاما وجعل المميز بينهما فصلا أو خاصة فعلى كل تقدير يلزم أن يكون ما لم يتميز إلا بعدم دون ما تميز بوجود.

وهم يقولون إنما فررنا إلى هذا من التركيب فيقال أن كان التركيب نقصا لكان ما فررتم إليه شرا مما فررتم منه فان الذي فررتم إليه يوجب أن لا يكون له وجود في الخارج لأن الموجود الذي لا يختص بأمر ثبوتي لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان وإذا قدر ثبوته في الخارج فكل موجود ممكن أكمل منه فيلزم أن يكون كل مخلوق ولو أنه ذرة أو بعوضة أكمل من رب العالمين رب الأرض السموات والقول المستلزم هذا في غاية الفساد.

فالحمد لله الذي هدانا لمعرفة الحق وبيان ما التبس على هؤلاء الذين يدعون أنهم أكمل الناس وهم اجهل الناس برب العالمين.والله تعالى اخبر عن المشركين ما ذكره في سورة الشعراء من قوله: {وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْتَصِرُونَ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ

وَالْغَاوُونَ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ}فهذا حال من سوى المخلوقات برب العالمين فكيف حال من فضل كل مخلوق على رب العالمين.

وإذا قيل هم لم يفهموا ولم يقصدوه قيل ونحن لم نقل أنهم تعمدوا مثل هذا الباطل لكن هذا لازم قولهم وهو دليل على غاية فساده وغاية جهلهم بالله تعالى وأنهم أضل من اليهود والنصارى ومشركي العرب وأمثالهم من المشركين الذين يعظمون الخالق أكثر من تعظيم هؤلاء المعطلين:

فان كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وان كنت تدري فالمصيبة أعظم ."(64)

3–من غرائب عقائد الفلاسفة اليونان إثباتهم للحكمة الغائية وتشنيعهم على من ينكرها من المتكلمين كالأشاعرة مثلا مع إنكارهم في نفس الوقت للإرادة والمشيئة([65])ولأجل ذلك اتخذ ابن تيمية رخمه الله إثبات الفلاسفة للحكمة الغائية مدخلا لإلزامهم بإثبات الإرادة والمشيئة لله تعالى لأن من فعل المفعول لغاية كان الأولى أن يكون قبل ذلك مريدا له. قال شيخ الاسلام ابن تيمية:"وهؤلاء المتفلسفة أنكروا على الأشعرية نفي الحكمة الغائية، وهم يلزمهم من التناقص ما هو أعظم من ذلك، فإنهم إذا أثبتوا الحكمة الغائية، كما هو قول جمهور المسلمين، فإنه يلزمهم أن يثبتوا المشيئة بطريق الأولى والأحرى، فإن من فعل المفعول لغاية يريدها كان مريداً للمفعول بطريق الأولى والأحرى.

فإذا كانوا مع هذا ينكرون الفاعل المختار، ويقولون: إنه علة موجبة للمعلول بلا إردة، كان هذا في غاية التناقص..... وحينئذ فالعالم بما فيه من تخصيصه ببعض الوجوه

64/ الرد على المنطقيين: (221–223)

65/انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا:(729–730) نشرة فورجيهفي ليون سنة 1892م.و"النجاة" لابن سينا:(289)

دون بعض، دال على مشيئة فاعله، وعلى حكمته أيضاً ورحمته المتضمنة لنفعه وإحسانه إلى خلقه."(66)

المبحث الثاني: آثار استدلال أهل السنة والجماعة بلازم المذهب:

هناك العديد من الآثار الإيجابية المترتبة على استدلال أهل السنة والجماعة بلازم المذهب مع خصومهمو من أبرز هذه الآثار ما يلي:

الأثر الأول: العدل و الإنصاف مع خصومهم:

من الأمثلة على ذلك ما مر معنا آنفا من إلزام شيخ الإسلام ابن تيمية للفلاسفة بأن منهجهم في نفي الصفات عن الباري بحجة التركيب و إثباتها للمخلوق يلزمهم أن المخلوق أكمل من الخلق لأنهم يقرون أن من كان يتميز بأمر وجودي أكمل والشرف ممن يتميز بأمر عدمي ثم بين أنهم أضل من المشركين واليهود والنصارى ومع هذا أقر شيخ الإسلام أنهم لم يقصدوا ما هو في الحقيقة لازما لهم لزوما لا محيص لهم عنه فقال رحمه الله:" وإذا قيل هم لم يفهموا ولم يقصدوه قيل ونحن لم نقل أنهم تعمدوا مثل هذا الباطل لكن هذا لازم قولهم وهو دليل على غاية فساده وغاية جهلهم بالله تعالى وأنهم أضل من اليهود والنصارى ومشركي العرب وأمثالهم من المشركين الذين يعظمون الخالق أكثر من تعظيم هؤلاء المعطلين:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم ."(67)

الأثر الثاني: عدم إيقاع الحكم الشرعي المترتب على اللازم على المخالف إن لم يلتزمه:

66/ درء تعارض العقل والنقل : (111/9)

67/ الرد على المنطقيين: (221-223)

المتأمل فيما سبق عرضه من الزامات أهل السنة للمخالف لهم مع تنوع مشاربهم العقدية لكنهم لم يوقعوا حكما شرعيا على مخالفهم ما لم يلتزمه مع ما فيها من الطوام و ما ينقض عرى الإيمان و الإسلام وذلك لأنهم رضوان الله عليهم يرون أن التزام الخصم للازم وإدراكه له شرط من شروط إنزال الحكم كماأن من هديهم أنهم يشوفون لهداية الخلق أكثر من تشوفهم لإيقاع الأحكام على الناس وحسبلاأهم يرون أن هذا سلوك من يريد التخلص من التبعة ويظنأنه بإصدار الحكم قام بما أوجبه الله عليهولذا تجدهم كثيرا ما يتفننون في بيان الحق وإيضاحه وكشف الباطل ودحضه

وفي الطرف المقابل غالبا ما نجدمخالفي أهل السنة والجماعة لا يأبهون كثيرا و لا يتحرجون من إطلاق أحكام الكفر والضلال على مخالفيهم يمنة ويسرة بالباطلولأدنى شبهة سواء كان بسوء قصد أم بسوء فهم.

الأثر الثالث: رجوع المخالف للحق:

هذا الأثر يقع كثيرا وهو في الحقيقة عائد إلى تلمس المخالف للحق الذي يورده أهل السنة المتوافق مع الوحي والعقل السليم والفطرة السوية والأمثلة في ذلك كثيره لكن مما يمكن إيراده هنا مما جاء في ثنايا بحثنا رجوع من أنكر إفادة خبر الآحاد للعلم مطلقا في مناظرته للإمام الشافعي وذلك لما رأى من إبداع الإمام الشافعي رضي الله عنه في سوق دلائل الحق المبين على إفادة خبر الآحاد للعلم واليقين –بشرطه– و لما أيضا من رفق الامام الشافعي وحرصه على هداية مناظره بأيسر طريق وبأبلغ بيان.([68])

68/انظر: جماع العلم: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله: (56-59)

المبحث الثالث: استدلال أهل الأهواء بلازم المذهب:

سنكتفي في هذا المبحث بإعطاء نماذج عن أهم تيارات أهل الأهواء وهي:

1-التيار الشيعي.

2-التيار الكلامي.

3-التيار الفلسفي الباطني.

وذلك في نظرنا كافيا في إعطاء صورة عن منهجأهل الاهواء وسلوكهم العملي في الاستدلال بلازم المذهب.

أولا: الشيعة:

يعتقد الشيعة الاثنا عشريةأن أهل السنة ناصبة فهم زعموا أن تولي أهل السنة للخلفاء الراشدين الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان وجميع الصحابة يلزم منه مناصبة علي رضي الله عنه و أهل بيته العداء والكراهية والبغضاء.كما زعموا أن عليا رضي الله عنه هو الإمام بعد الرسول صلى الله عليه وسلم نص عليه و أوصى بذلك فخالف أبوبكر وعمر وعثمان وعامة الصحابة رضوان الله عليهم وصية الرسول صلى الله عليه وسلم ولقد الف احد علمائهم في القرن التاسع الهجري مفلح بن الحسين بن صلاح البحراني كتابا بعنوان:" الزام النواصب بإمامه علي بن ابي طالب" عقده لأجل اثبات اقرار اهل السنة –(النواصب) حسب الادبيات الرافضية– من خلال كتبهم لإمامة

علي بن ابي طالب رضي الله عنه بالمفهوم الشيعي أي انه الخليفة والامام بعد النبي صلى الله عليه وسلم نصا ووصية وليس وفق ما يقره اهل السنة لعلي رضي الله عنه من الامامة والخلافة الراشدة بعد الخلفاء الثلاثة الراشدين.

فقد اورد مفلح البحراني في كتابه فصلا بعنوان "في بعض ما أورده السنّة من الأخبار الدالّةعلى إمامة علي ابن أبي طالب عليه السلام وعلى عدم صلاحيّة أصحابهم للإمامة"

قال فيه:" روى أخطب خوارزم (المناقب للخوارزمي من علماء السنّة([69]) بإسناده الى ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لو أن الغياض أقلام ، والبحر مدادّ والجنّ حُسّاب ، والإنس كتّاب ، ما أحصوا فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام ."

فمن يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا كيف يمكن حصر فضائله ؟ ولكن لابدّ من إيراد اليسير بشيء من طرق السنّة ليكون حجة عليهم .

الأول : ما رواه أخطب خوارزمعن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لمّا خلق الله تعالى آدم ونفخ فيه من روحه عطس آدم ، فقال : الحمد لله ، فقال الله تعالى : « حمدني عبدي ، وعزّتي وجلالي لولا عبدان أريد ان أخلقهما

69/هو الْمُوفق بن أَحْمد بن أبي سعيد إِسْحَاق أَبُو الْمُؤَيدالْمَعْرُوف بأخطب خوارزم معتزلي. قَرَأَ على الزَّمَخْشَرِيّ، قَالَ القفطي: " وَقَرَأَ عَلَيْهِ نَاصِر المطرزيالمعتزلي.ولد فِي حُدُود سنة أَربع وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعمِائَة وَمَات سنة ثَمَان وَسِتِّينَ وَخَمْسمِائَة يقول بتقديم علي بن ابي طالب رضي الله عنه على جميع الصحابة الكرام ويعتقدبأنه هو الوصي كما يقولبتكفير الصحابيين معاوية بن أبي سفيان و أبيه أبي سفيان. من اشهر كتبه كتاب المناقب منه ينقل الشيعة وخاصة مفلح البحراني هنا قال ابن تيمية في تقييمه للخوارزمي ولمروياته في كتابه المناقب:" أَخْطَبَ خَوَارِزْمَ هَذَا لَهُ مُصَنَّفٌ فِي هَذَا الْبَابِ فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَكْذُوبَةِ مَا لَا يَخْفَى كَذِبُهُ عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالْحَدِيثِ، فَضْلًا عَنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَلَا مِمَّنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الشَّأْنِ الْبَتَّةَ . وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مِمَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ أَنَّهَا مِنَ الْمَكْذُوبَاتِ." منهاج السنة النبوية:(5/41-42) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (308/2)المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ,الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

في دار الدنيا ما خلقتك . « فقال : « يا الهي ! يكونان من منّي ؟ قال : « نعم يا آدم ، ارفع رأسك وانظر » ، فرفع رأسه ، فإذا مكتوب على العرش : « لا إله إلا الله ، محمدرسول الله نبيّ الرّحمة ، عليّ مقيم الحجّة ، من عرف حقّ عليّ زكى وطاب ، ومن أنكر حقّه لُعن وخاب ، أقسمت بعزّتي وجلالي أن أدخل النار من عصاه ولو أطاعني ، وأقسمت بعّزتي أن أدخل الجنّة من أطاعه ولو عصاني([70]). "

انظر الى هذا الخبر الذي رواه السنّة كيف تضمّن لعن من أنكرحق علي بن أبي طالب [عليه السلام] ، وكيف أقسم الله بعزّته أن يدخل الجنّة من أطاعه ، وأن يدخل النار من عصاه .

فإن قالوا : إن الذي تقدّم عليه وكذّبه في دعواه الخلافة وشهادته لفاطمة عليها السلام ما أنكر حقّه ولا عصاه .. فالضرورة قاضية بكذبهم.

وإن قالوا : بل أنكر حقّه وعصاه فقد اعترفوا بأن الله قد لعنهم ، وأنهم من أهل النار.

الثاني : مارواه البخاري ومثله في صحيح مسلم كتاب الجهاد والسير في صحيحه([71]) : أن فاطمة عليها السلام أرسلت الى أبي بكر تسأله ميراثها من أبيها صلوات الله عليه وعليها ، ممّا أفاء الله عليه من المدينة من فدك وما بقي من خمس خيبر ، فقال لها : إن رسول الله صلى الله عليه [وآله] قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورّث ما تركناه صدقة » وإنما يأكل آل محمد من هذا المال ، وإني والله لا أُغير شيئا من صدقة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم عن حالها التي

70/ المناقب للخوارزمي :الفصل التاسع عشر (227). لم يورده غيره , بحثت في كتب اهل العلم كثيرا فلم اجده.

71/ اخرجه البخاري في صحيحه برقم:(3711) واخرجه مسلم في صحيحه برقم: (1759) واللفظ له.

كانت عليه..."[72]فأبى أبو بكر ان يدفع الى فاطمة منها شيئا ، فجردت عليه في ذلك وهجرته ولم تكلّمه حتّى توفّيت : وأوصت ان تدفن ليلا حتى توفّت ، وعاشت بعد أبيها صلوات الله عليه ستة أشهر ، فلّما توفيت دفنها بعلها أمير المؤمنين عليه السلام ليلا ولم يأذن لأبي بكر ، وصلى عليها أمير المؤمنين....."

فلينظر العاقل المنصف الى هذا الخبر وما تضمّن من الأشياء القبيحة التي لا يليق في حق الرسول ولا فيحق أهل بيته الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ؛ من وجوه :

أولها : أنه تضمّن مخالفة النبيّ عليه الصلاة والسلام فيما أمر الله تعالى في قوله (وأنذر عشيرتك الأقربين)فلم ينذر عليا ولا فاطمة ، ولا ولديهما ، ولا عمّه العباس ، ولا أولاده ، ولا أحدا من الصحابة ، ولا عرّفهم أنه لا يورّث ، وما تركه يكون صدقة ، ولا يعرّف غير أبي بكر وحده

ثانيها : أنه تضمّن عدم شفقة الرسول على أهل بيته وأقاربه ؛ فلم يعرّفهم أنهم لا يستحقون في ميراثه شيئا ، وتركهم يطلبون ما لا يستحقّون ، مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عظيم الشفقة على الأباعد ، حتى قال الله تعالى في حقّه :(فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً)

ثالثها :أنه تضمّن كذب أبي بكر ، لأنه حلف أن لايغيّر ما كان على عهد رسول الله

72/ وفي الحديث عند البخاري مما لم يورده الرافضي الخبيث:"... فَتَشَهَّدَ عَلِيٌّ ثُمَّ قَالَ: إِنَّا قَدْ عَرَفْنَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ، وَذَكَرَ قَرَابَتَهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَقَّهُمْ، فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي"

صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد روى الحُمَيْدي في الجمع بين الصحيحين([73]):(أن أبا بكر يقسّم الخمسنحو قسمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير أنه ما كان يعطي قرابة النبي عليه [وآله] والسلام مثل ما كان الرسول يعطيه.. .. "[74]وهذا تغيير ، مع أنه حلف أن لا يغيّر شيئا ، فقد غيّر وكذب بيمينه .

ورابعها : أنه تضمّن أنه أغضب فاطمة عليها السلام حتى هجرته الى حين توفّيت ، وأغضب الله ورسوله وعليّ بن أبي طالب عليهما السلام في حقها ..

أما أنه أغضب عليا وفاطمة ؛ فهو شيء لا يستطيع احد إنكاره .

وأما أنه أغضب الله ورسوله ؛ فلما رواه أحمد بن حنبل في المسند قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « النظر الى وجهك يا عليّ ! عبادة ، انت سيد في الدنيا وسيد في الآخرة ، فمن أحبك فقد أحبّني ، وحبيبي حبيب الله ، وعدوّك عدّوي . وعدوّي عدوّ الله تعالى ،

73/ الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلممحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (369/3) .المحقق: د. علي حسين البواب .الناشر: دار ابن حزم – لبنان/ بيروت .الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2002م

74/ بل الكاذب والمزور هو البحراني ففي الرواية ما يفيد أن أبا بكر رضي الله عنه كان لا يعطيهم مثل عطاء الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه كان يزيدهم فوق ما كان صلى الله عليه وسلم يعطيهم ونص الرواية هي:" حَرْمَلَة عَن ابْن وهب عَن يُونُس: قَالَ ابْن شهَاب:وَكَانَ أَبُو بكر الصّديق يقسم الْخمس نَحْو قسم النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، غير أَنه لم يكن يُعْطي قَرَابَة رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم كَمَاكَانَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم يعطيهم – أَظُنُّهُ كَانَ يزيدهم – قَالَ ابْن شهَاب: وَكَانَ عمر يعطيهم مِنْهُ، وَعُثْمَان بعده."

الويل لمن أبغضك الويل لمن يغضبك."([75])

أنظروا رحمكم اللهالى هذا الخبر المنقولعن أحمد بن حنبل . أحد الأئمة الاربعة . ونقله الخوارزمي أيضا في كتاب المناقب وهو من أفضل علماء السنة كيف تضمّن أن حبيب عليّ حبيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وحبيب رسول الله حبيب الله ، وعدوّ علي عدوّ رسول الله ، وعدوّ رسول الله عدوّ الله ؟ !

فما ظنّكم فيمن أزاله عن مقامه ، وتولّى على ملك ابن عمّه، وضرب زوجته بنت رسول الله سيّدة نساء العالمين ، وهمّ بإحراق بيتها ، ومنعها إرثها من أبيها حتى أدّى ذلك الى سبي بناتها وقتل أولادها ، فهل ذلك حبيب عليّ وصديقه أو بغيضه وعدوّه؟ !

فمن زعم ذلك : أنه حبيبه وصديقه ؛ فقد قال المحال ، واتّبع الضلال ، لشهادةالعقول ، معأن ذلك لو فعله الاخ بأخيه ، و الولد بأبيه لحصلت الغضاضة بينهما الى يوم القيامة .

75/الحديث ليس في مسند الامام احمد وانما رواه الامام احمد في فضائل الصحابة:(642/2) المحقق: د. وصي الله محمد عباس

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .الطبعة: الأولى، 1403 – 1983, و اخرجه أبو الحسن علي بن محمد الواسطي المعروف بابن المغازلي في كتابه مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه:(161/1) وليس فيما روياه:" « النظر الى وجهك يا عليّ عبادة " و " الويل لمن يغضبك" وقال الامام ابن عراق الكناني في الحكم على هذا الحديث:" حديث ابن عباس نظر النبي إلى على فقال أنت سيد في الدنيا وسيد في الآخرة ومن أحبك فقد أحبنيوحبيبي حبيب الله وعدوك عدوى وعدوى عدو لله والويل لمن أبغضك من بعدى (خط) وروى بسنده إلى أبى حامد الشرقي أنه سئل عن هذا الحديث فقال باطل والسبب فيه أن معمرا كان له ابن أخ رافضي وكان معمر يمكنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث وكان معمر رجلا مهيبا لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن اخي معمر انتهى وأخرجه الحاكم في المستدرك وصححه وتعقبه الذهبي فقال هذا وان كان رواته ثقات فهو منكر ليس ببعيد من الوضع انتهى وأورده ابن =الجوزيفي الواهيات وقال موضوع ومعناه صحيح فالويل لمن تكلف وضعه اذلا فائدة في ذلك" تنزيه الشريعة المرفوعة: أبو الحسن على بن محمد بن العراق الكناني:(398/1).المحقق : عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري .الناشر : دار الكتب العلمية .الطبعة : الثانية 1981

ومن قال : إنه بغيضهوعدوّه .كما هو معلوم بالضرورة . فقد شهد عليه بأنه عدوّ الله وعدوّ رسوله ، فقد شهدوا على أنفسهم أن أصحابهم أعداء الله وأعداء رسوله ، وأنهم استحقوا الويل على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، في قوله لعلي عليه السلام : « الويل لمن أبغضك .. » في الحديث المتقدّم وقال الله تعالى: (فويل للذين كفروا من النار) .ويؤكّد ذلك ما رواه مسلم في صحيحه في موضعين . أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال » :فاطمة بضعة منّي من أغضبها فقد أغضبني"([76])

وروى البخاري في صحيحه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فاطمة بضعة منيّ يؤذيني ما يُؤذيها([77]) ."

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين هذين الحديثين ، وروى صاحب الجمع بين الصحاح الستة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (إن فاطمة بضعة مني ، فمن أغضبها فقد أغضبني)

فقد شهد مسلم والبخاري وصاحب الجمع بين الصحيحين وصاحب الجمع بين الصحاح الستة وغيرهممن علماء السنة : أن من أغضب فاطمة عليها السلام وآذاها فقد آذى أباها وأغضبه ، ويشهدون ويصحّحون أن أبا بكر أغضبها وآذاها ، وهجرته الى أن ماتت ، وقد قال الله تعالى في محكم كتابه (: إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة)فقد شهدوا أن الله تعالى قد لعن صاحبهم الذي آذى فاطمة وأغضبها ، وآذى أباها وأغضبه ، وآذى الله بإيذائهما ، ومع ذلك أنهم ينكرون على الشيعة أنهم يلعنون .. ! أيهما أعظم ؟! لعن البشر الذي أنكروه ، أو لعن الله

76/ لفظ مسلم:" «إِنَّمَا فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي يُؤْذِينِي مَا آذَاهَا» برقم(2449)

77/اخرجه البخاري بنحوه برقم(5230)

الذي أثبتوه ؟!! وذلك من جملة العدوان والعمى الذي ارتكبوه .... وأعجب من ذلك أنهم . بعد شهادتهم على أصحابهم بالكفر ، وشهادتهم بلعن الله لهم . يتولّونهم وينكرون على الشيعة مخالفتهم وسبّهم ، مع أن الشيعة لم يصرّحوا بما صرّح به أصحابهم من كفرهم ومحاربتهم لله ورسوله ، ولعن الله لهم ، ولكنّ الشيعة ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم ، وما ذنب الشيعة إذ فارقوا أئمة شهدت أصحابهم عليهم بالكفر ؟! ومحاربة الله تعالى ورسوله لهم ! وتابعوا إماما شهدتأعداؤه له بمحبّة الله ورسوله ، وعداوة الله ورسوله لعدوّه ، وأن الله تعالى قد طهّره من الرّجس ، وأنهم مسؤولون عن ولايته يوم القيامة .كما روينا عنهم فيما تقدّم . ، وشهدوا له أن الرسول قال في حقّه : « لو أن الغياض أقلام ، والبحر مداد ، والجنّ حسّاب ، والإنس كتّاب ما أحصوا فضائل علي عليه السلام « والذي تابع عليا وأولاده المعصومين أختار الآخرة على الدنيا ، والذي تابع غيره اختار الدنيا على الآخرة(وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون .)

ولنقتصر في هذا الباب على الذي أثبتناه عنهم ، ففيه كفاية لمن كان له من الله عناية فما بعد شهادة اصحابهم عليهم بالكفر ولعن الله لهم ؛ شيء أعظم من ذلك يستدل به أحد على بطلان خلافتهم وإثبات خلافة عليّ وأولاده عليهم السلام."(78)

-نقد للوازم البحراني الشيعي:

يلاحظ على ما ساقه البحراني من النصوصالتي يرى فيها صحة ما عليه من الاعتقاد وأنها لازمة لأهل السنة والجماعةأنها لا تخرج عن حالين :

78/ الزام النواصب بإمامه علي بن ابي طالب: مفلح بن الحسين بن صلاح البحراني :(146-161) تحقيق: عبد الرضا النجفي.

1-إما أن تكون موضوعة على لسان النبي صلى الله عليه وسلم أو لسان أصحابه رضوان الله عليهم وخاصة آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم. كما أشرنا إلى ذلك عند ذكره لهذه النصوص آنفا.

2-و إما أن تكون صحيحة ولكنها لا تدل على مقصودهلثلاثة أمور:

الأول: أنها واردة في فضائل علي رضي الله عنه وفضله لا ينكره أهل السنة بل هم أدرى من الرافضة بما صح من فضائله وما هو مكذوب.

الثاني: أنها خارج سياق موضوع الإمامة تماما وإنما تتعسف لها التأويلات لإلزام أهل السنة بها.

الثالث: قيامه ببتر الأدلة وذلك بأخذه ما يرى هو انه مؤيد لبدعته ويتجاهل ما في الدليل من النقض لبدعته.

ثانيا: الجهمية:

قام بشر المريسي بإلزام الإمام عبد العزيز الكناني أن المخلوق لم يزل مع الله سبحانه وتعالى لأجل قول الامام الكناني أن الله لم يزل يفعل ويخلق :"قال عبد العزيز فقلت لبشر: "تقول إن الله كان ولا شيء، وكان ولما يفعل شيئا ولما يخلق شيئا". قال: "بلى". فقلت له: "بأي شيء حدثت الأشياء بعد إذ لم تكن شيئا أهي أحدثت أنفسها أم الله أحدثها"؟ قال: "الله أحدثها". فقلت له: "فبأي شيء أحدثها"؟ قال: "أحدثها بقدرته التي لم تزل". قلت له: "صدقت أحدثها بقدرته أفليس تقول إنه لم يزل قادرا"؟ قال: "بلى. قلت له: فتقول إنه لم يزل يفعل"؟ قال: "لا أقول هذا. قلت له: فلابد من أن يلزمك أن تقول إنه خلق بالفعل الذي كان عن القدرة وليس الفعل هو القدرة لأن القدرة صفة الله ولا يقال لصفة هي الله ولا هي غير الله".

قال بشر: "ويلزمك أيضا أن تقول إن الله لم يزل يفعل ويخلق وإذا قلت ذلك فقد أثبت أن المخلوق لم يزل مع الله سبحانه وتعالى".

ولكن الإمام الكناني رفض إلزام المريسي له بذلك اللازم والسبب أنه لا تلازم شرعي و لاعقلي بين قوله ولازم المريسي.

قال عبد العزيز فقلت له: "ليس لك أن تحكم علي وتلزمني مالا يلزمني وتحكي عني ما لم أقل إذ لم أقل إنه لم يزل فاعلا يفعل فيلزمني مثل ما قلت وإنما قلت إنه لم يزل الفاعل سيفعل ولم يزل الخالق سيخلق لأن الفعل صفة لله عز وجل يقدر علي ولا يمنعه منه مانع".

قال بشر: "أنا أقول إنه أحدث الأشياء بقدرته فقل أنت ما شئت".

قال عبد العزيز: "فقلت يا أمير المؤمنين قد أقر بشر أن الله كان ولا شيء معه وأنه أحدث الأشياء بعد أن لم تكن الأشياء بقدرته، وقلت أنا إنه أحدثها بأمره وقوله عز وجل عن قدرته فلم يخل يا أمير المؤمنين أن يكون أول خلق خلقه الله بقول قاله أو بإرادة أرادها أو بقدرة قدرها فأي ذلك فقد ثبت إن هاهنا إرادة ومريد وقول وقائل ومقال وقدرة وقادر ومقدور عليه وذلك كله متقدم قبل الخلق وما كان قبل الخلق فليس هو من الخلق في شيء وكسرت والله يا أمير المؤمنين قول بشر ودحضت حجته بإقراره بلسانه فقد كسرت قوله بالقرآن والسنة واللغة العربية، والنظر والمعقول"(79)

79/ الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن: (83-84)

ثالثا: الأشاعرة:

زعم الاشاعرة ومن افقهم من المتكلمين أن إثبات أهل السنة والجماعة الجهة والصورة في حق الله تعالى –كما أثبته لنفسه سبحانه–يلزم منه أن يكونوا من المشبهة والمجسمة, قالأبو المعالي الجويني– عفا الله عنه–مقررا هذا الزعم و اللازم: «باب نفي المثل والتشبيه عن الله من صفات نفس القديم –تعالى– مخالفته للحوادث، فالرب سبحانه وتعالى لا يشبه شيئًا من الحوادث ولا يشبهه شيء منها، والكلام في هذا الباب من أعظم أركان الدين، فقد غلت طائفة في النفي فعطلت، وغلت طائفة بالإثبات فشبهت وألحدت. فأما الغلاة في النفي فقالوا: الإشراك في صفة من صفات الإثبات يوجب الاشتباه، وقالوا على هذا: القديم –سبحانه– لا يوصف بالوجود: بل يقال ليس بمعدوم، فكذلك لا يوصف بأنه حي عالم، بل يقال: ليس بعاجز ولا جاهل، ولا ميت، وهذا مذهب الفلاسفة والباطنية[80]، وأما الغلاة في الإثبات فاعتقدوا ما يلزمهم القول، بمماثلة القديم سبحانه الحوادث، فإنهم أثبتوا له الصورة والجوارح والاختصاص بالجهات والتركيب، والأقدار، والنهايات، ومن غلاتهم من يثبت للقديم –تعالى عن قولهم–، اللحم والدم والهيئة، ويقولون بقدم الأرواح، وصاروا إلى أنها من ذات القديم –سبحانه–، وأنها تحل الأشخاص.

80/ نسبة إلى القول بالباطن، وهم الذين يقولون أن هنالك معنى باطنا للدين غير المعنى الظاهر، وهم يسلكون في ذلك تأويلات لا دليل عليها من نقل ولا عقل ولا لغة، وهم طوائف شتى من تيارات عديدة فمنهم غلاة الصوفية كالاتحادية والحلولية ومن قاربهم، ومن التشيع فرق النصيرية، القرامطة، الدروز، وغيرهم. انظر: المعجم الفلسفي لصليبا(195/1-196).

فإن قال قائل: ما معنى التشبيه؟ قلنا: قد يطلق التشبيه، والمراد منه اعتقاد المشابهة، ويطلق والمراد منه الإخبار عن تشابه المتشابهين، ويطلق والمراد به إثبات فعل على مثال فعل."(81)

ولقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية زيف دعوى الجويني من خلال كشف خطئه في فهم التشبيه و في تطبيقه لذلك المفهوم فقال :"ومعلوم أن القائلين بالعلو على العرش بل بالجهة ليسوا بذلك من الغلاة بلا نزاع، سواء صرحوا بأنه جسم غير مركب، أو قالوا بالتركيب، أو نفوهما جميعًا، إذ القول بأن الله تعالى نفسه فوق العالم، هو قول الصفاتية من الكلابية، والكرامية، وأئمة الأشعرية، مع جماهير طوائف المسلمين، فيمتنع إطلاق اسم المشبهة على هؤلاء، وإنما يطلق عليهم الجهمية من المعتزلة ونحوهم. وغلاة المجسمة عنده الذين ذَكَرَ فيهم قولين، هم الذين يثبتون مع التجسيم صورة الإنسان، أو يثبتون له اللحم والدم، كما ذكره."(82)

والعجيب أن ما يردده الأشاعرة كالجويني من دعوى أن إثبات الجهة لله يلزم منه التشبيه والتجسيم هي حجة الزمهم بها المعتزلة لما أثبت الأشاعرة لله الصفات السبع فإن كان الأشاعرة يرون أن إثباتأهل السنة للصفات الزائدة على السبع –لدى الاشاعرة– تشبيها وتجسيما فلا شك أن سبيل العقل والعدل والانصاف أن يكون إثبات الأشاعرة للصفات السبع تشبيها وتجسيما و إلا تناقضوا كعادتهم ,ولذا في الحقيقة لم يستطع الاشاعرة الرد على إلزام المعتزلة لهم بالتشبيه وفي ذلك قال ابن تيمية رحمه الله حاكيا إلزام المعتزلة للأشاعرة : " هذا كما تقوله المعتزلة للأشعرية:

81//الشامل في أصول الدين لابي المعالي عبد الملك الجويني:(290- 291)

82/ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: (1/384-386)

يلزمكم إذا قلتم إن له حياة وعلماً وقدرة: أن يكون متحيزاً، لأنه لا يعقل قيام هذه الصفات إلا بمتحيز، ويقولون: إنه لا يعقل موصوف بالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة إلا ما هو جسم، فإذا وصفتموه بهذه الصفات لزمكم أن يكون جسماً.

فإذا قال هؤلاء للمعتزلة: قد اتفقنا نحن وأنتم على أنه حي عليم قدير، وليس بمتحيز ولا جسم، فإذا عقلنا موجوداً حياً عليماً قديراً ليس بجسم عقلنا حياة وعلماً وقدرة لا تقوم بجسم، قالوا: وأنتم وافقتمونا على أنه حي عليم قدير، وإثبات حي عليم قدير بلا حياة ولا علم ولا قدرة مكابرة للعقل واللغة والشرع."(83)

ولقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية لخطورة هذا المسلك الذي سلكه أهل الكلام على الإسلام وأهله فقال :"فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ كُلَّ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنْ الصِّفَاتِ – لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ – لَزِمَهُ مَا أَلْزَمَ بِهِ غَيْرَهُ وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ الْجَوَابُ مُشَارِكًا. وَأَيْضًا فَإِذَا كَانَ هَذَا لَازِمًا عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ؛ عُلِمَ أَنَّ الِاسْتِدْلَالَ بِهِ عَلَى نَفْيِ الْمَلْزُومِ بَاطِلٌ فَإِنَّ الْمَلْزُومَ مَوْجُودٌ لَا يُمْكِنُ نَفْيُهُ بِحَالِ؛ وَلِهَذَا لَا يُوجَدُ الِاسْتِدْلَالُ بِمِثْلِ هَذَا فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَإِنَّمَا هُوَ مِمَّا أَحْدَثَتْهُ الْجَهْمِيَّة وَالْمُعْتَزِلَةُ وَتَلَقَّاهُ عَنْهُمْ كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ: يَنْفِي عَنْ الرَّبِّ مَا يَجِبُ نَفْيُهُ عَنْ الرَّبِّ؛ مِثْلُ أَنْ يَنْفِيَ عَنْهُ النَّقَائِصَ الَّتِي يَجِبُ تَنْزِيهُ الرَّبِّ عَنْهَا: كَالْجَهْلِ وَالْعَجْزِ وَالْحَاجَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَهَذَا تَنْزِيهٌ صَحِيحٌ؛ وَلَكِنْ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّجْسِيمَ وَالتَّشْبِيهَ فَيُعَارَضُ بِمَا أَثْبَتَهُ؛ فَيَلْزَمُهُ التَّنَاقُضُ. وَمِنْ هُنَا دَخَلَتْ " الْمَلَاحِدَةُ الْبَاطِنِيَّةُ " عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَتَّى رَدُّوا عَنْ الْإِسْلَامِ خَلْقًا عَظِيمًا صَارُوا يَقُولُونَ لِمَنْ نَفَى شَيْئًا عَنْ الرَّبِّ – مِثْلُ مَنْ يَنْفِي بَعْضَ الصِّفَاتِ أَوْ

83/ درء تعارض العقل والنقل: (2/204-205)

جَمِيعَهَا أَوْ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى – أَلَمْ تَنْفِ هَذَا؟ لِئَلَّا يَلْزَمَ التَّشْبِيهُ وَالتَّجْسِيمُ فَيَقُولُ: بَلَى فَيَقُولُ: وَهَذَا اللَّازِمُ يَلْزَمُك فِيمَا أَثْبَتَّهُ؛ فَيَحْتَاجُ أَنْ يُوَافِقَهُمْ عَلَى النَّفْيِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ أَمْرُهُ إلَى أَنْ لَا يَعْرِفَ اللَّهَ بِقَلْبِهِ؛ وَلَا يَذْكُرَهُ بِلِسَانِهِ وَلَا يَعْبُدَهُ وَلَا يَدْعُوَهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَجْزِمُ بِعَدَمِهِ بَلْ يُعَطِّلُ نَفْسَهُ عَنْ الْإِيمَانِ بِهِ وَقَدْ عُرِفَ تَنَاقُضُ هَؤُلَاءِ.

وَإِنْ الْتَزَمَ تَعْطِيلَهُ وَجَحْدَهُ مُوَافَقَةً لِفِرْعَوْنَ؛ كَانَ تَنَاقُضُهُ أَعْظَمَ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: فَهَذَا الْعَالَمُ الْمَوْجُودُ إذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ صَانِعٌ كَانَ قَدِيمًا أَزَلِيًّا وَاجِبًا بِنَفْسِهِ – وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ فِيهِ حَوَادِثَ كَثِيرَةً كَمَا تَقَدَّمَ – وَحِينَئِذٍ فَفِي الْوُجُودِ قَدِيمٌ وَمُحْدَثٌ وَوَاجِبٌ وَمُمْكِنٌ وَحِينَئِذٍ فَيَلْزَمُك أَنْ يَكُونَ ثَمَّ مَوْجُودَانِ: أَحَدُهُمَا قَدِيمٌ وَاجِبٌ. وَالْآخَرُ مُحْدَثٌ مُمْكِنٌ؛ فَيَلْزَمُك مَا فَرَرْت مِنْهُ مِنْ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ بَلْ هَذَا يَلْزَمُك بِصَرِيحِ قَوْلِك فَإِنَّ الْعَالَمَ الْمَشْهُودَ جِسْمٌ تَقُومُ بِهِ الْحَرَكَاتُ فَإِنَّ الْفُلْكَ جِسْمٌ وَكَذَلِكَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالْكَوَاكِبُ أَجْسَامٌ تَقُومُ بِهَا الْحَرَكَاتُ وَالصِّفَاتُ؛ فَجَحَدْت رَبَّ الْعَالَمِينَ لِئَلَّا تَجْعَلَ الْقَدِيمَ الْوَاجِبَ جِسْمًا تَقُومُ بِهِ الصِّفَاتُ وَالْحَرَكَاتُ ثُمَّ فِي آخِرِ أَمْرِك جَعَلْت الْقَدِيمَ الْأَزَلِيَّ الْوَاجِبَ الْوُجُودَ بِنَفْسِهِ أَجْسَامًا مُتَعَدِّدَةً تُشْبِهُ غَيْرَهَا مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ تَقُومُ بِهَا الصِّفَاتُ وَالْحَرَكَاتُ مَعَ مَا فِيهَا مِنْ الِافْتِقَارِ وَالْحَاجَةِ. فَإِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْكَوَاكِبَ مُحْتَاجَةٌ إلَى مَحَالِّهَا الَّتِي هِيَ فِيهَا وَمَوَاضِعِهَا الَّتِي تَحْمِلُهَا وَتَدُورُ بِهَا وَالْأَفْلَاكُ كُلٌّ مِنْهَا مُحْتَاجٌ إلَى مَا سِوَاهُ إلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ دَلَائِلِ نَقْصِهَا وَحَاجَتِهَا. وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ هَذَا الَّذِي فَرَّ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ الْقَدِيمَ الْوَاجِبَ مَوْجُودًا – وَمَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ لِئَلَّا يَلْزَمَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ وَجَعَلَ نَفْيَ هَذَا اللَّازِمِ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ مَا جَعَلَهُ مَلْزُومًا لَهُ – لَزِمَهُ فِي آخِرِ الْأَمْرِ مَا فَرَّ مِنْهُ مِنْ جَعْلِهِ الْمَوْجُودَ الْوَاجِبَ جِسْمًا يُشْبِهُ غَيْرَهُ مَعَ أَنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَاتِ النَّقْصِ الَّتِي يَجِبُ تَنْزِيهُ الرَّبِّ عَنْهَا وَمَعَ أَنَّهُ جَحَدَ الْخَالِقَ جَلَّ جَلَالُهُ؛

فَلَزِمَهُ مَعَ الْكُفْرِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ مِنْ كُفْرِ عَامَّةِ الْمُشْرِكِينَ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُقِرُّونَ بِالصَّانِعِ مَعَ عِبَادَتِهِمْ لِمَا سِوَاهُ وَلَزِمَهُ مَعَ هَذَا أَنَّهُ مِنْ أَجْهَلِ بَنِي آدَمَ وَأَفْسَدِهِمْ عَقْلًا وَنَظَرًا وَأَشَدِّهِمْ تَنَاقُضًا. وَهَكَذَا يَفْعَلُ اللَّهُ بالذين يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ – مَعَ دَعْوَى النَّظَرِ وَالْمَعْقُولِ وَالْبُرْهَانِ وَالْقِيَاسِ كَفِرْعَوْنَ وَأَتْبَاعِهِ – قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ} {إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ}"(84)

وفي نفس السياق قال الإمام ابن القيم رحمه الله :"وَمِنْ أَعْظَمِ الْإِلْحَادِ فِي أَسْمَائِهِ إِنْكَارُ حَقَائِقِهَا وَمَعَانِيهَا وَالتَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا مَجَازَاتٌ وَهُوَ أَنْوَاعٌ هَذَا أَحَدُهَا، الثَّانِي: جَحْدُهَا وَإِنْكَارُهَا بِالْكُلِّيَّةِ، الثَّالِثُ: تَشْبِيهُهُ فِيهَا بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَمَعَانِي أَسْمَائِهِ، وَأَنَّ الثَّابِتَ لَهُ مِنْهَا مُمَاثِلٌ لِلثَّابِتِ لِخَلْقِهِ، وَهَذَا يَذْكُرُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي كُتُبِهِمْ وَيَجْعَلُونَهَا مَقَالَةً لِبَعْضِ النَّاسِ، وَهَذِهِ كُتُبُ الْمَقَالَاتِ بَيْنَ أَظْهُرِنَا لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ مَقَالَةً لِطَائِفَةٍ مِنَ الطَّوَائِفِ الْبَتَّةَ، وَإِنَّمَا الْمُعَطِّلَةُ الْجَهْمِيَّةُ يُسَمُّونَ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ صِفَاتَ الْكَمَالِ لِلَّهِ تَعَالَى مُشَبِّهًا وَمُمَثِّلًا، وَيَجْعَلُونَ التَّشْبِيهَ لَازِمَ قَوْلِهِمْ، وَيَجْعَلُونَ لَازِمَ الْمَذْهَبِ مَذْهَبًا، وَيُسْرِعُونَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَتَكْفِيرِهِمْ."(85)

رابعا: فلاسفة الباطنية:

عرض شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لبعض اللوازم التي ألزمها الباطنية لنفاة الصفات من أهل الكلام كالمعتزلة الذين اثبتوا الأسماء ونفوا الصفات فتناقضوا وجعلوا لهؤلاء الباطنية وأساتذتهم من الفلاسفة مدخلا على أهل الإسلام قال ابن تيمية حاكيا مقالة الباطنية ولوازمهم للمعتزلة :" والإنسان قد يعتقد صحة قضية من القضايا وهي

84/ مجموع الفتاوى :(5/360-362)

85/ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة :(1/360-361)

فاسدة فيحتاج أن يعتقد لوازمها فتكثر اعتقاداته الفاسدة ومن هذا الباب دخلت القرامطة الباطنية والمتفلسفة ونحوهم على طوائف المسلمين فإن هؤلاء قالوا للمعتزلة ألستم قد وافقتمونا على نفي الصفات حذرا من التشبيه والتجسيم فقالوا نعم فقالوا وهذا المحذور يلزمكم في إثبات أسماء الله تعالى له فإذا قلتم هو حي عليم قدير كان في هذا تشبيه له بغيره ممن هو حي عليم قدير وكان في هذا من التجسيم كما في إثبات الحياة والعلم والقدرة له لأنه لا يعرف مسمى بهذه الأسماء إلا جسم كما لا يعرف موصوفا بهذه الصفات إلا جسم[86] فأخذوا ينفون أسماء الله الحسنى ويقولون ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير ثم اقتصر بعضهم على نفي الإثبات فقال لهم الصنف الآخر إذا قلتم ليس بموجود ولا بحي ولا عليم ولا قدير فقد شبهتموه بالمعدوم كما أن في الإثبات تشبيها بالموجود فيجب أن يقال ليس بموجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل وهؤلاء يقولون في أنفسهم أنهم من أذكى الناس وأفضلهم وهم من أجهل الناس وأضلهم وأكفرهم."(87)

من خلال ما سبقه عرضه من استدلال المخالف لأهل السنة والجماعة بلازم المذهب تبين لنا أن خطأهم يرجع إلى سببين رئيسين هما:

الأول: الفهم الخاطئ لمذهب أهل السنة.

الثاني: ادعاؤهم (لزوم ما لا يلزم).وهذا مبني على السبب الأول–غالبا– فلما لم يفهموا حقيقة مذهب أهل السنة ألزموهم بما لا يلزمهم حقيقة.

86/انظر: راحة العقل :للداعي الاسماعيلي أحمد بن عبد الله الكرماني:(47) وتاج العقائد ومعدن الفرائد: للداعي الإسماعيلي اليمني المطلق علي بن محمد الوليد : (21) و رسائل اخوان الصفا وخلان الوفا:(189/3)

87/ الصفدية: (88/1-89)

المبحث الرابع: **الآثار السلبية لاستعمال أهل الأهواء للازم المذهب**:

الأثر الأول: تكفير المسلمين:

التكفير بلازم المذهب له شقان:

الأول: أن يقول الإنسان القول الحق فيلزمه الآخرون –وفق فهمهم للحق في المسألة– بأن قوله مخالف للشرع والعقل مما يؤدي في ظنهم أنه خرج بذلك القول من الإسلام وهذا الصورة تقع كثيرا من أهل الأهواء والبدع في حق أهل السنة والجماعة وهذا هو مقصدنا من قول تكفير المسلمين.

ومن أراد النظرَ في بيانِ إلزامِ علماء الكلام لمخالفيهم من أهل السنة وغيرهم فلينظر في كتبهم فهي مشحونة بتلك اللوازم و الأحكام.([88])

الثاني: أن يقول بعض أهل الأهواء والبدع أقوالا بدعية فيلزمهم خصومهم بأن لازم قولهم يؤل إلى الكفر وهذه الصورة تتقاطع مع ما بحثه العلماء تحت مسمى (التكفير بالمآل) وهو أن يقول قولاً يؤديه سياقه إلى كفر، وهو إذا وقف عليه لا يقول بما يؤديه قوله إليه، كحال بعض أهل البدع والمتأولين([89])

88/انظر على سبيل المثال: تفسير الأسماءِ والصِفاتِ " لأبي منصورٍ البغدادي :(35 – 52).و " القلائِدِ في شرحِ العقائِدِ " :(200 – 210) للإمام النسفي . و" ذخائِرِ القصرِ" :(32) للحافظ شمس الدين بن طولون . و" إكفارِ الملحدينَ" :(-17- 19 -21-22 – 72-123- 124-126-128) للمُحدِث محمد أنور شاه الكشميري.

89/ أطلق ابن الوزير اليماني على مسألة التكفير بالمآل: التكفير بالإلزام، انظر: العواصم والقواصم 367/4 .

يقول ابن رشد الحفيد " ومعنى التكفير بالمآل: أنهم لا يصرحون بقول هو كفر، ولكن يصرحون بأقوال يلزم عنها الكفر وهم لا يعتقدون ذلك اللزوم. "(90)

وممن أبطل من العلماء الكفر بالمآل الإمام ابن حزم فيقول: " وأما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم فخطأ؛ لأنه كذب على الخصم وتقويل له ما لم يقل به، وإن لزمه فلم يحصل على غير التناقض فقط، والتناقض ليس كفراً، بل قد أحسن إذ قد فر من الكفر. "(91)

إلى أن قال " فصح أنه لا يكفر أحد إلا بنفس قوله، ونص معتقده، ولا ينفع أحد أن يعبر عن معتقده بلفظ يحسن به قبحه، لكن المحكوم به هو مقتضى قوله فقط."(92)

كما نفى الإمام الشاطبي صحة الكفر بالمآل فيقول: " والذي كنا نسمعه من الشيوخ أن مذهب المحققين من أهل الأصول " أن الكفر بالمآل ليس بكفر في الحال " كيف والكافر ينكر ذلك المآل أشد الإنكار، ويرمي مخالفه به."(93)

ولقد بين الامام الذهبي رحمه الله سبب هذا التكفير بانه اتباع الهوى والمراء في الدين فقال:"ونعوذ بالله من الهوى والمراء في الدين، وأن نكفر مسلماً موحداً بلازم قوله، وهو يفر من ذلك اللازم، وينزه ويعظم الرب. "(94)

90/ بداية المجتهد 492/2

91/ الفصل في الملل والأهواء والنحل: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (139/3). الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة

92/ الفصل:(139/3)

93/ الاعتصام:(197/2)

94/ الرد الوافر لابن ناصر الدين :(48)

و إذا أردت أن تعرف إنصاف أهل السنة والجماعة ووزنهم الناس ومقالتهم بميزان الوحي المعصوم فأسمع إلى قول إمامهم الأوحد في الأزمان المتأخرة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو يقول:"وَلَوْ كَانَ لَازِمُ الْمَذْهَبِ مَذْهَبًا لَلَزِمَ تَكْفِيرُ كُلِّ مَنْ قَالَ عَنْ الِاسْتِوَاءِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ الصِّفَاتِ أَنَّهُ مَجَازٌ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ؛ فَإِنَّ لَازِمَ هَذَا الْقَوْلِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ أَسْمَائِهِ أَوْ صِفَاتِهِ حَقِيقَةً وَكُلُّ مَنْ لَمْ يُثْبِتْ بَيْنَ الِاسْمَيْنِ قَدْرًا مُشْتَرَكًا لَزِمَ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ الْإِيمَانِ بِاَللَّهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَالْإِقْرَارِ بِهِ إيمَانًا؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ يُثْبِتُهُ الْقَلْبُ إلَّا وَيُقَالُ فِيهِ نَظِيرُ مَا يُقَالُ فِي الْآخَرِ وَلَازِمُ قَوْلِ هَؤُلَاءِ يَسْتَلْزِمُ قَوْلَ غُلَاةِ الْمَلَاحِدَةِ الْمُعَطِّلِينَ الَّذِينَ هُمْ أَكْفَرُ مِنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. لَكِنْ نَعْلَمُ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَنْفِي ذَلِكَ لَا يَعْلَمُ لَوَازِمَ قَوْلِهِ بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْحَقِيقَةَ لَيْسَتْ إلَّا مَحْضَ حَقَائِقِ الْمَخْلُوقِينَ وَهَؤُلَاءِ جُهَّالٌ بِمُسَمَّى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ وَقَوْلُهُمْ افْتِرَاءٌ عَلَى اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ الْمَعْنَى الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ نَفْيُ الْحَقِيقَةِ نَفْيَ مُمَاثَلَةِ صِفَاتِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ لِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ قِيلَ لَهُ: أَحْسَنْت فِي نَفْيِ هَذَا الْمَعْنَى الْفَاسِدِ وَلَكِنْ أَخْطَأْت فِي ظَنِّك أَنَّ هَذَا هُوَ حَقِيقَةُ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَصَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: إنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِسَمِيعٍ حَقِيقَةً؛ وَلَا بَصِيرٍ حَقِيقَةً؛ وَلَا مُتَكَلِّمٍ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ فِي ذَلِكَ هُوَ مَا يَعْهَدُهُ مِنْ سَمْعِ الْمَخْلُوقِينَ وَبَصَرِهِمْ وَكَلَامِهِمْ وَاَللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ. فَيُقَالُ لَهُ: أَصَبْت فِي تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ مُمَاثَلَتِهِ خَلْقَهُ؛ لَكِنْ أَخْطَأْت فِي ظَنِّك أَنَّهُ إذَا كَانَ اللَّهُ سَمِيعًا حَقِيقَةً بَصِيرًا حَقِيقَةً مُتَكَلِّمًا حَقِيقَةً كَانَ هَذَا مُتَضَمِّنًا لِمُمَاثَلَتِهِ خَلْقَهُ. فَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ الْقَائِلُ: إذَا قُلْنَا: إنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ حَقِيقَةً لَزِمَ التَّجْسِيمُ وَاَللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْهُ فَيُقَالُ لَهُ: هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي سَمَّيْته تَجْسِيمًا وَنَفَيْته هُوَ لَازِمٌ لَك إذَا قُلْت: إنَّ لَهُ عِلْمًا حَقِيقَةً؛ وَقُدْرَةً حَقِيقَةً وَسَمْعًا حَقِيقَةً: وَبَصَرًا حَقِيقَةً؛ وَكَلَامًا حَقِيقَةً؛ وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ هِيَ فِي حَقِّنَا أَعْرَاضٌ قَائِمَةٌ بِجِسْمِ فَإِذَا كُنْت تُثْبِتُهَا لِلَّهِ

تَعَالَى مَعَ تَنْزِيهِك لَهُ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ وَمَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ التَّجْسِيمِ: فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الِاسْتِوَاءِ؛ وَلَا فَرْقَ."(95)

وفي المقابل تجد الانصاف عند المخالف معدوم في الغالب ومن أمثلة ذلك قول بدر الدين الزركشي:" وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي التَّكْفِيرِ وَسَبَبِهِ حَتَّى صُنِّفَ فِيهِ مُفْرَدًا وَاَلَّذِي " يَرْجِعُ " إلَيْهِ النَّظَرُ فِي هَذَا أَنَّ لَازِمَ الْمَذْهَبِ هَلْ هُوَ مَذْهَبٌ أَمْ لَا؟ فَمَنْ كَفَّرَ الْمُبْتَدِئَةَ قَالَ: إنَّهُ " مَذْهَبٌ فَيَقُولُ الْمُجَسِّمَةُ كُفَّارٌ " لِأَنَّهُمْ عَبَدُوا جِسْمًا وَهُوَ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَمَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى كَفَرَ، وَيَقُولُ: الْمُعْتَزِلَةُ كُفَّارٌ " لِأَنَّهُمْ وَإِنْ اعْتَرَفُوا بِأَحْكَامِ الصِّفَاتِ فَقَدْ أَنْكَرُوا الصِّفَاتِ وَيَلْزَمُ مِنْ إنْكَارِ الصِّفَاتِ إنْكَارُ أَحْكَامِهَا، وَمَنْ أَنْكَرَ أَحْكَامَهَا فَهُوَ كَافِرٌ، " وَلِذَلِكَ " الْمُعْتَزِلَةُ نَسَبَتْ " إلَى غَيْرِهَا الْكُفْرَ " بِطَرِيقِ الْمَآلِ، قَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يُكَفَّرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ إلَّا بِإِنْكَارٍ مُتَوَاتِرٍ مِنْ الشَّرِيعَةِ عَنْ صَاحِبِهَا فَأَنَّهُ " يَكُونُ " حِينَئِذٍ " مُكَذِّبًا لِلشَّرْعِ وَلَيْسَ مُخَالَفَةُ الْقَوَاطِعِ مَأْخَذَ التَّكْفِيرِ، وَإِنَّمَا مَأْخَذُهُ مُخَالَفَةُ الْقَوَاعِدِ السَّمْعِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ طَرِيقًا وَدَلَالَةً."(96)

الأثر الثاني: نسبة القول لله عز وجل أو الرسول صلى الله عليه وسلم :

من الآثار السلبية في استعمال لازم المذهب أن يعمد البعض إلى نسبة القول إلى الله عز وجل أو الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الإشكال نبه عليه عدد من أهل العلم من ذلك قول الإمام الزركشي رحمه الله:" إذَا لَمْ يُعْرَفْ لِلْمُجْتَهِدِ قَوْلٌ فِي الْمَسْأَلَةِ،

95/ مجموع الفتاوى: (20/217-218)

96/ المنثور في القواعد الفقهية : أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي :(3/91),الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية ,الطبعة: الثانية، 1405هـ - 1985م

لَكِنْ لَهُ قَوْلٌ فِي نَظِيرِهَا وَلَمْ يُعْلَمْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ فَهُوَ الْقَوْلُ الْمُخَرَّجُ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ التَّخْرِيجُ حَيْثُ أَمْكَنَ الْفَرْقُ، كَمَا قَالَ ابْنُ كَجٍّ وَالْمَاوَرْدِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَأَشَارَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي التَّبْصِرَةِ " إلَى خِلَافٍ فِيهِ فَقَالَ: لَا يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ ثُمَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ لِلشَّافِعِيِّ مَا يَتَخَرَّجُ عَلَى قَوْلِهِ فَيُجْعَلُ قَوْلًا لَهُ عَلَى الْأَصَحِّ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ لَازِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ، وَلِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ فَلَا يُضَافُ إلَيْهِ مَعَ قِيَامِ الِاحْتِمَالِ فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ أَنَّهُ يُنْسَبُ إلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ قَوْلِهِمَا فَكَذَلِكَ يُنْسَبُ إلَى صَاحِبِ الْمَذْهَبِ مَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ قَوْلِهِ؟ قُلْنَا: مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقِيَاسُ فِي الشَّرْعِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: أَنَّهُ قَوْلُ اللَّهِ، وَلَا قَوْلُ رَسُولِهِوَإِنَّمَا يُقَالُ: هَذَا دِينُ اللَّهِ وَدِينُ رَسُولِهِ، بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ دَلَّ عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ لَا يَصِحُّ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ، قَالَهُ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ."(97)

الأثر الثالث :الطعن في الصحابة:

حدثت مناظرة للإمام ابن شاقلا الحنبلي (ت:369هـ) مع أبي سليمان الدمشقي المتكلم في الصفات الخبرية ومن ذلك إثبات صفة الأصبع لله عز وجل فاستدل الإمام ابن شاقلا الحنبلي رحمه الله بالحديث في ذلك فلما لزمة الحجة ابا سليمان الدمشقي المتكلم ما كان منه إلاأن طعن في الصحابي الجليل عبدالله بن مسعود راوي الحديث. قال ابن شاقلا:" وروى : ((والثرى على إصبع , ثم يقول : أنا الملك , فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم , تصديقا لما قال الحبر)) هكذا رواه الثوري , و فضيل بن عياض. فقال لي : قد نزل القرآن بالتكذيب , لا بالتصديق, فقال الله تعالى : { وما قدروا الله حق قدره } فقلت له : قد نزل القرآن بالتصديق , لا

97/ البحر المحيط في أصول الفقه : (8/142-143)

بالتكذيب , بدلالة قوله تعالى في سياق الآية : { وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ } (الزمر: من الآية67) , ثم نزه نفسه عز وجل عما يشرك به من كذب بصفاته , فقال : { سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } وقوله { وما قدروا الله حق قدره } لا يمنع من إثبات الأصابع صفة له , كما ثبتت صفاته التي لا أختلف أنا وأنت فيها , ومع هذا فما قدروا الله حق قدره , كذلك أيضا نثبت الأصابع صفة لذاته تبارك وتعالى , وما قدروا الله حق قدره.

فلما رأى ما لزمه قال : هذا ظن من ابن مسعود أخطأ فيه.

فقلت له : هذا قول من يروم هدم الإسلام, والطعن على الشرع , لأن من زعم أن ابن مسعود ظن ولم يستيقن فحكى عن النبي صلى الله عليه وسلم على ظنه فقد جعل إلى هدم الإسلام مقاتله , هذه بأن يتجاهل أهل الزيغ فيتهجموا على كل خبر جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوافق مذهبهم , فيسقطونه بأن يقولوا :

هذا ظن من الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم. إذ لا فرق بين ابن مسعود , وسائر الصحابة رضي الله عنهم , وهذا ضد ما أجمع عليه المسلمون , وقد أكذب القرآن مقالة هذا القائل في الآية التي شهد فيها لابن مسعود بالصدق في جملة الصحابة."(98)

الأثر الرابع : الكذب على المخالفين:

لأهل الأهواء قدم السبق في الكذب على المخالف لهم ومن صور ذلك الزعم بأن قول أهل السنة في المسألة هو كذا –مع أنه قد لا يكون قولهم في أحيان كثيرة– ثم

98/ مناظرة ابن شاقلا الحنبلي لأبي سليمان الدمشقي المتكلم في الصفات الخبرية : (7)

يبنون على ذلك الزعم زعما آخر لا صحة له فيوغلون في الكذب حتى يصير ظلمات بعضها فوق بعض فلله المشتكى وعليه التكلان وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ومن الأمثلة على ما نحن بصدده نسبة بعض أهل الكلام لأهل السنة وإمامهم أحمد بن حنبل رحمه الله بأنه يقول بإفادة خبر الواحد للعلم مطلقا وأَنَّ اللَّهَ لَا يُرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إلى غير ذلك من الأباطيل.

قال ابن القيم في الحديث عن تلك االمزاعم والتهم وبيان أسبابها :"وَقَدْ عَرَفْتَ فِيمَا تَقَدَّمَ الْمَقَامَ التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ: وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُمْ خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، قَضِيَّةٌ كَاذِبَةٌ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ إِذَا أُخِذَتْ كُلِّيَّةً عَامَّةً، وَقَضِيَّةٌ لَا تُفِيدُ إِنْ أُخِذَتْ جُزْئِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً، فَإِنَّ عَاقِلًا لَا يَقُولُ: كُلُّ خَبَرِ وَاحِدٍ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ حَتَّى تَنْتَصِبُوا لِلرَّدِّ عَلَيْهِ كَأَنَّكُمْ فِي شَيْءٍ، وَكَأَنَّكُمْ قَدْ كَسَرْتُمْ عَدُوَّ الْإِسْلَامِ، فَسَوَّدْتُمُ الْأَوْرَاقَ بِغَيْرِ فَائِدَةٍ حَتَّى كَذَبَ بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ كَذِبًا صَرِيحًا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ قَطُّ (فَقَالَ) : مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الْعِلْمَ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، وَهُوَ مُطَّرِدٌ عِنْدَهُ فِي خَبَرِ كُلِّ وَاحِدٍ.

فَيَا لَلَّهِ الْعَجَبُ كَيْفَ لَا يَسْتَحِي الْعَاقِلُ مِنَ الْمُجَاهَرَةِ بِالْكَذِبِ عَلَى أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ، لَكِنَّ عُذْرَ هَذَا وَأَمْثَالِهِ أَنَّهُمْ يَسْتَحِيزُونَ نَقْلَ الْمَذَاهِبِ عَنِ النَّاسِ بِلَازِمِ أَقْوَالِهِمْ، وَيَجْعَلُونَ لَازِمَ الْمَذْهَبِ فِي ظَنِّهِمْ مَذْهَبًا، كَمَا نَقَلَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ الْمُبَاهِتِينَ أَنَّ مَذْهَبَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ اللَّهَ لَا يُرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ: لِأَنَّهُ يَقُولُ أَنَّهُ لَا يُرَى إِلَّا الْأَجْسَامُ، وَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ، فَلَا يَكُونُ مَرْئِيًّا عَلَى قَوْلِهِمْ، وَنَقَلَ هَذَا أَيْضًا أَنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجُوزُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ وَلَا يَعْنِيَ بِهِ شَيْئًا إِلْزَامًا لَهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ إِلَّا اللَّهُ، بِهَذَا الْقَوْلِ الْبَاطِلِ الَّذِي لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَكَمَا نَقَلَ هَذَا أَوْ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْبُهْتَانِ أَنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ اللَّهَ

جِسْمٌ إِلْزَامًا لَهُمْ بِقَوْلِهِمْ إِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَمَنْ يَسْتَجِيزُ الْكَذِبَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيُخْبِرُ عَنْهُ مَا لَمْ يُخْبِرْ عَنْ نَفْسِهِ، وَيَنْفِي عَنْهُ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، وَيَقُولُ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ، كَيْفَ لَا يَسْتَجِيزُ الْكَذِبَ عَلَى مَخْلُوقٍ مِثْلِهِ، قَلْبُهُ مَلْآنُ مِنَ الْهَوَى وَالْغِلِّ عَلَيْهِ وَعَلَى أَشْبَاهِهِ وَأَتْبَاعِهِ فَاللَّهُ الْمَوْعِدُ {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} [الشعراء: 227] ."(99)

الأثر الخامس : لزوم ما لا يلزم:

لاشك أن من أبرز الآثار السلبية في استعمال لازم المذهب أن يدعي المدعي لازما للقول وهو ليس بلازم والامثلة في ذلك كثيرة من ذلك إلزام الجهمية لأهل السنة عندما اثبتوا لله صفة العلو أن إثبات الجهة يلزم منه أن يكون الإله حادثا لزعمهم أن الجهة من خصائص الحادث وفي هذا السياق قرر الإمام العز بن عبد السلام أن من أثبت الجهة لله يلزمهم أن يكون الله حادثا وجعل هذا اللازم أمرا لا مفر منه لكنه تورع من جعله مذهبا لمن يقول به لأنهم لا يلتزمونه والإشكال هنا في فهمه الخاطئ أن من أثبت الجهة لله يلزمه القول بحلول الحوادث في الله بينما ذلك ليس بلازم على كل حال بل إننا نقول أن نفي الجهة وصفة العلو عن الله تعالى يلزم منه حلوله واتحاده سبحانه بالمخلوقات فقال " فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ مِنْ الِاخْتِلَافِ فِي كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ فِي جِهَةٍ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا؟ قُلْنَا: لَازِمُ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ، لِأَنَّ الْمُجَسِّمَةَ جَازِمُونَ بِأَنَّهُ فِي جِهَةٍ

99/ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة :مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (1/615-616) ,اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي ,المحقق: سيد إبراهيم, الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر .الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2001م

وَجَازِمُونَ بِأَنَّهُ قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ لَيْسَ بِمُحْدَثٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى مَذْهَبِ مَنْ يُصَرِّحُ بِخِلَافِهِ وَإِنْ كَانَ لَازِمًا مِنْ قَوْلِهِ."(100)

الخاتمة

بعد الفراغ من مباحث هذا البحث يمكن لنا استخلاص أهم النتائج وهي على النحو التالي:

أولا: أن مسلك أهل السنة والجماعة للازم المذهب مع كل المخالفين اتسم بمنهجية واحدة لم تتغير بتغير المخالف. وهذا يدل على الثبات المنهجي لديهم.

ثانيا: أن أهل السنة والجماعة تحكمهم قيم ربانية في التعامل مع المخالف تجلت هنا –في استدلالهم بلازم المذهب– في قيم البحث عن الحق كغاية وهدف ولكن بشرط أن تكون الوسيلة إليه مشروعة فلا كذب على المخالفين وتقويلهم ما لم يقولوه, و لا إلزامهم بما ليس لازما لهم ,ولا ظلمهم بالحكم عليهم بما ليس حكما لهم في الشريعة.

100/ قواعد الأحكام في مصالح الأنام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (203/1) راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد ,الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة. طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، 1414 هـ - 1991 م

ثالثا: الهدف لدى أهل السنة والجماعة في استدلالهم بلازم المذهب مع المخالف ليس هو نصرة المذهب فقط بقدر ما هو الحرص علىإنقاذ من ضل عن الهدى وتجنيبه قدر المستطاع مهاوي الردى بإرجاعه إلى سنة المجتبى صلى الله عليه وسلم.

رابعا: بناء على النتيجة السابقة حرصأهل السنة والجماعة في الاستدلال بلازم المذهب على أن تكون أدلتهم صحيحة كما حرصوا على تنوع الأدلة بين الوحي والعقل والفطرة ونحو ذلك من الأدلة.

خامسا: كان الحرص لدى أهل الاهواء على نصرة مذهبهم أقوى وأكثر من الحرص على بيان الحق ولذا فقدوا المنهجية العلمية والقيم الأخلاقية بالكذب على المخالف والجهل بالشريعة بإنزال الأحكام الخاطئة شرعا على مخالفيهم.

سادسا: عامة ما استعرضناه من أدلة استدل بها المخالف لإلزام أهل السنة لاتخرج عما يلي:

1- **أدلة لاتصح نقلا كحال استدلالات الشيعة.**
2- **أدلة صحيحة ولكنها خارج إطار سياق البحث.**

فهرس المصادر والمراجع:

1–معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، المحقق: عبد السلام محمد هارون ,الناشر: دار الفكر, عام النشر: 1399هـ – 1979م.

2/ تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال للدكتور عياض بن نامي السلمي,,مطابع الإشعاع , الرياض ، الطبعة الأولى عام 1415 هـ

3/ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري .المحقق: نعيم زرزور .الناشر: المكتبة العصرية .الطبعة: الأولى، 1426هـ – 2005م.

4/ المعرفة والتاريخ : يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، المحقق: أكرم ضياء العمري, الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. الطبعة: الثانية، 1401 هـ– 1981 م

5/ ميزان الاعتدال شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ,تحقيق :علي محمد البجاوي .الناشر :دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنانالطبعة :الأولى، 1382 هـ – 1963 م

6/ السنة : لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال للخلال , تحقيق : د . عطية الزهراني. الناشر : دار الراية – الرياض .الطبعة الأولى ، 1410

7/ أوائل المقالات: للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان البغدادي .تحقيق: الشيخ ابراهيم الانصاري<الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد. الطبعة: الاولى

8/.: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومةلابي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبليشهرته : ابن بطة .المحقق : عثمان عبد الله آدم الأثيوبي . رضا بن نعسان معطي. يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل . حمد بن عبد الله التويجري .دار النشر : دار الراية .البلد : الرياض .الطبعة : الثانية .سنة الطبع : 1415هـ ، 1994م

9/ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية .المحقق: محمد رشاد سالم .الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة: الأولى، 1406 هـ – 1986 م

10–شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الهمداني, تحقيق عبدالكريمعثمان ، مكتبةوهبة ، الطبعةالثانية, القاهرة.

11/ التبصير في معالم الدين : ابن جرير الطبري,المحقق : علي بن عبد العزيز بن علي الشبل, الناشر : دار العاصمة, الطبعة : الأولى 1416 هـ – 1996 م

12/ الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجيةعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور .الناشر :دار الآفاق الجديدة – بيروتالطبعة :الثانية، 1977

13/ الملل والنحل محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. المحقق: أحمد فهمي محمد , الناشر: دار الكتب العلمية ,سنة النشر: 1413 – 1992

14/ انظر: أصول الدين لابي منصور عبد القاهر البغدادي , نشر :دار الكتب العلمية بيروت عام 1400هـ.

15/ مجرد مقالات الشيخ ابي الحسن الاشعري لابن فورك, تحقيق دانيال جيما ريه و طبعة دار المشرق بيروت 1986م.

16/ نهاية الإقدام في علم الكلام لعبدالكريم الشهرستاني ,حرره الفرد جيوم. طبعة مصورة عن طبعة ليدن.

17/ مجموع الفتاوى تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ,المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ,الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ,عام النشر: 1416هـ/1995م

18–المواقف : عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي .الناشر : دار الجيل – بيروت .الطبعة الأولى ، 1997 .تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة.

19/ الصارم المسلول على شاتم الرسول: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي ,المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد ,الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.

20السنة للإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل, تحقيق : د. محمد سعيد سالم القحطاني ,الناشر : دار ابن القيم – الدمام .الطبعة الأولى ، 1406

21/ العقيدة رواية أبي بكر الخلال: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ,المحقق: عبد العزيز عز الدين السيروان ,الناشر: دار قتيبة – دمشق ,الطبعة: الأولى، 1408

22/ العرش: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي,المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي ,الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, الطبعة: الثانية، 142هـ/2003م

23/ رسائل العدل والتوحيد ,تحقيقمحمد عمارة، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1988

24/ جماع العلم: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله ,دار الكتب العلمية – بيروت ,الطبعة الأولى ، 1405

25/ مناظرة ابن شاقلا الحنبلي لأبي سليمان الدمشقي المتكلم في الصفات الخبرية, إخراج وتعليق: أبي يعلى البيضاوي

26/ درء تعارض العقل والنقلتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم , الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية ,الطبعة: الثانية، 1411 هـ – 1991 م

27/ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة :مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية,اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي ,المحقق: سيد إبراهيم, الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر, الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2001م

28/ فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني, تحقيق : محمد بن حسين بن حسن الجيزاني ,الناشر : مكتبة أضواء المنار – المدينة المنورة, الطبعة الأولى ، 1996

29/ الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي.المحقق: سعود بن عبد العزيز الخلف .الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية .الطبعة: الأولى، 1419هـ/1999م

30/ غاية المرام في علم الكلام: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي, المحقق: حسن محمود عبد اللطيف ,الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة

31/ المناظرة في القران لابن قدامه, تحقيق : عبد الله يوسف الجديع, الناشر : مكتبة الرشد – الرياض الطبعة الأولى ، 1409م

32/ ذم الكلام للهروي أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي ,المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل .الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة .الطبعة: الأولى، 1418هـ –1998م

33/ الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية,المحقق: علي بن محمد الدخيل الله. الناشر: دار العاصمة،الرياض،المملكة العربية السعودية .الطبعة: الأولى، 1408هـ

34/ النجاة لابن سينا, طبع في القاهرة سنة 1331هـ/ 1913م، ط2 سنة 1938

35/ السياسة المدنية لابي نصر لفارابي، تحقيق فوزي متري النجار. بيروت سنة 1964.

36/عيون الحكمة لابن سينا تحقيق عبد الرحمن بدوي. القاهرة سنة 1954.

37/ الصفدية : تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي,المحقق : محمد رشاد سالم ,الناشر : مكتبة ابن تيمية، مصر ,الطبعة : الثانية، 1406هـ

38/ الرد على المنطقيينتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي , الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

39/ الإشارات والتنبيهات لابن سينانشرة فورجيهفي ليون سنة 1892م.

40/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ,المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ,الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

41/ الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلممحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر. .المحقق: د. علي حسين البواب .الناشر: دار ابن حزم – لبنان/ بيروت .الطبعة: الثانية، 1423هـ – 2002م

42/ فضائل الصحابة للإمام احمد بن حنبل ,المحقق: د. وصي الله محمد عباس .الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .الطبعة: الأولى، 1403 – 1983,

43/ الزام النواصب بإمامه علي بن ابي طالب: مفلح بن الحسين بن صلاح البحراني , تحقيق: عبد الرضا النجفي.

44/ الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن أبو الحسن عبد العزيز بن يحيى بن مسلم بن ميمون الكناني المكي .المحقق: علي بن محمد بن ناصر الفقهي .الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية .الطبعة: الثانية، 1423هـ/2002م

45/ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي , المحقق: مجموعة من المحققين .الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .الطبعة: الأولى، 1426هـ

46/الصفدية : تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي .المحقق : محمد رشاد سالم .الناشر : مكتبة ابن تيمية، مصر .الطبعة : الثانية، 1406هـ

47 / المنثور في القواعد الفقهية : أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي,الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية ,الطبعة: الثانية، 1405هـ – 1985م

48/ البحر المحيط في أصول الفقه أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ,الناشر: دار الكتبي .الطبعة: الأولى، 1414هـ – 1994م

49/ قواعد الأحكام في مصالح الأنام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء , راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد ,الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة. طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، 1414 هـ – 1991 م

50// الفصل في الملل والأهواء والنحل: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري .الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة